وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة و الاقتصاد

قسم العلوم المالية و المصرفية

إدارة تحصيل الديون المتعثرة ودورها في ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2016-2020)

بحث مُقدّم الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي

في إدارة المصارف

كُتِب بواسطة

هاني صباح عباس ضياء الدين

بإشراف

أ.م.د كمال كاظم الشمري

2022م 1443 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

سورة المجادلة آية 11.

صدق الله العلي العظيم

إقرار المشرف

أشهد إن إعداد البحث الموسوم (ادارة تحصيل الديون المتعثرة و دورها في ربحية المصارف التجارية) والمقدم من الطالب ((هاني صباح عباس ضياء الدين))، قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المصارف

المشرف: أ. م. د. كمال كاظم جواد الشمري

/ / 2022

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه البحث للمناقشة)

أ. م. د.كمال كاظم الشمري

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

/ / 2022

اقرار المقوم اللغوي

اشهد أنى قد اطلعت على بحث الدبلوم العالي للطالب (**هاني صباح عباس ضياء الدين**) الموسوم بـ (**إدارة تحصيل الديون المتعثرة ودورها في ربحية المصارف التجارية**) وقد تم تقويمه من الناحية اللغوية وبذلك يكون صالح للمناقشة.

التوقيع:

المقوم اللغوي: أ.م.د علياء نصرت حسن

الكلية: كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء

إقرار رئيس لجنة الدراسات

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على البحث الموسوم (ادارة تحصيل الديون المتعثرة و دورها في ربحية المصارف التجارية) والمقدم من الطالب ((هاني صباح عباس ضياء الدين)) أرشح هذه البحث للمناقشة.

أ. م. د محمد حسين الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

/ / 2022

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ. د علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

٢١ / ٦ / 2022

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على هذه البحث الموسومة (ادارة تحصيل الديون المتعثرة و دورها في ربحية المصارف التجارية) والمقدم من الطالب (هاني صباح عباس ضياء الدين). وقد ناقشنا الطالب في محتوياته وفيما له علاقة به ووجدنا انه جدير بالقبول لنيل درجة الدبلوم العالي في الادارة المصارف بتقدير (إمتياز).

أ.م.د زينب مكي محمود

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(رئيساً)

/ / 2022

أ.م.د نغم دايخ عبد علي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

/ / 2022

أ.م.د. كمال كاظم جواد

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفا)

/ / 2022

الاهداء

إلى الذي دعمني وشجعني وأرشدني الى الذي لن أوفيه حقه ما حييت والدي الغالي حفظه الله .

الى رمز الحب و الصفاء امي الغالية رحمها الله .

إلى من كانوا عوني وزادي في مشواري

إلى من تجمعني بهم أصدق المشاعر وأحلى الذكريات

وبدونهم تفقد الحياة معناها إلى أخوتي .

إلى رفيقة العمر إلى من كانت لي سلوى في هذه الحياة زوجتي .

إلى من سأعيش من أجلهم إلى من أسعى لأن أقدم لهم دائما الأفضل والأحسن إلى أبنائي .

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على أشرف الخلق و المرسلين نبّينا مُحمّد وعلى آله و صحبه أجمعين .

يطيب لي أن أتقدم بخالص شكري و امتناني إلى من كان له الفضل الاكبر في انجاز هذا البحث ، الى رمز التواضع و العطاء الدكتور كمال كاظم الشمري لتفضله بقبول الاشراف على هذا البحث و الذي لم يدخر جهداً لمساعدتي في سبيل انجازه .

كما اقدم شكري و امتناني الى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بالموافقة على مناقشة بحثي هذا

كما و أُتقدم بخالص شكري الي عمادة كلية الادارة و اساتذة قسم العلوم المالية و المصرفية لما بذلوه من جهد عبر مدة الدراسة فلهم مني خالص الشكر و العرفان.

كما اتقدم بالشكر و الامتنان إلى أخي و صديقي رسول الزبيدي لما قدمه من مساعدة لي فجزاه الله خير الجزاء

الباحث

المستخلص

تُعد الديون المتعثرة واحدة من اكثر المخاطر التي تهدد نشاط المصارف التجارية وعليه تؤثر على استمراريتها ، ويعود السبب في نمو هذه الظاهرة في الجهاز المصرفي إلى عدد من العوامل والاسباب والتي تتحكم في السوق المالي والنقدي . لذا فإن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة يكون دليل على إنخفاض كفاءة الإدارة و التي قد تؤدي إلى زيادة خسائر المصرف وفي أحيانا اخرى إلى إفلاسها .لذلك فكثيرا ما تكون المصارف ضحية لأخطاء اداراتها وعليه فهذه المصارف تعاني من قصور في الدراسة الإئتمانية للقروض الممنوحة ، و هذا يؤدي إلى إنتاج قرض بنكي غير جيد يتحول بمرور الوقت إلى قرض متعثر، ويتجلى هذا القصور من جهة بعدم دراسة القوائم المالية المقدمة من طرف عملاء المصرف وتحليلها بشكل جيد بسبب عدم توافر الخبرة العلمية والعملية لدى متخذي قرار منح القرض المصرفي، ومن جهة أخرى، في غياب المتابعة الميدانية والدائمة لنشاط العميل ونتائج أعماله بعد منحه القرض عن طريق متابعة التقارير المالية ، وفي الغالب يعتمد قرار منح القرض على الضمانات المقدمة من قبل العملاء بصورة اساسية . و يتجلى هدف البحث في توضيح العلاقة بين ادارة تحصيل الديون المتعثرة و مدى تاثير هذه العلاقة على ربحية المصارف و كذلك في قياس حجم الديون المتعثرة للمصارف التي التي تم اختيارها كعينة للبحث ،اما اهمية البحث فتكون من خلال تسليط الضوء على ظاهرة الديون المتعثرة و محاولة التقليل من هذه الظاهرة لما لها من تاثير سلبي على ارباح المصارف التجارية ان عدم متابعة هذه الضمانات و التهاون في مراجعتها سيؤدي الى خلق المزيد من الديون المتعثرة وهذا ما سيؤدي إلى تقليل دور المصرف في تنشيط عجلة الاقتصاد من جهة وفي توظيف الأموال من جهة أخرى مما يبعد المصرف عن أداء دوره الاقتصادي والاجتماعي المطلوب منه ، والذي سيؤثر سلباً في ربحيته . و تم دراسة خمسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية و لمدة خمسة سنوات و تم استخدام اسلوب التحليل المالي و كذلك استخدام البرنامج الاحصائي spss للوصول الى النتائج ان الديون المتعثرة هي ظاهرة لا يمكن تجنبها و لكن ممكن متابعتها و التقليل منها لذا فان انشاء ادارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة سيساعد في عملية التحصيل و الاسراع منها و تقليل هذه الديون

الكلمات المفتاحية : الديون المتعثرة ، العميل ، الربحية ، الضمانات المصرفية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاية القرانية	
الاهداء	.i
شكر وامتنان	.ii
المستخلص	.iii
قائمة المحتويات	v-iv
قائمة الجداول	vi
قائمة الاشكال	vii
المقدمة	1
الفصل الاول – منهجية الدراسة و بعض الدراسات السابقة	
المبحث الاول – منهجية البحث	6_2
مشكلة الدراسة	2
اهداف البحث	2
اهمية البحث	3
المخطط الفرضي للبحث	3
فرضيات البحث	4
حدود البحث	4
منهج البحث	5
ادوات و مقاييس البحث	5
ادوات الاطار الميداني للبحث	6_5
المبحث الثاني – بعض الدراسات السابقة	9-7
الفصل الثاني - الاطار المفاهيمي و النظري لادارة تحصيل الديون المتعثرة و ربحية المصارف التجارية	
المبحث الاول- الاطار النظري لإدارة تحصيل الديون المتعثرة	20-10
تمهيد	10
مفهوم الديون المتعثرة	11-10
انواع التعثر المالي	12
عوامل تعثر الديون	14-12
مراحل تعثر الديون المصرفية و اثارها	16-15
آليات معالجة الديون المتعثرة	18-17
اثر الديون المتعثرة على المستوى الجزئي	19-18
اثر الديون المتعثرة على المستوى الكلي	19

مؤشرات قياس ادارة التحصيل	20
المبحث الثاني - الاطار النظري لربحية المصارف التجارية	32-21
تمهيد	21
مفهوم الربحية	22-21
الفرق بين الربح و الربحية	23-22
اهمية تحقيق الارباح في المصارف التجارية	24-23
مصادر الأرباح للبنوك التجارية	24
محددات ربحية المصارف التجارية	26-24
المخاطر المصرفية المؤثرة على ربحية المصارف	27
أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية	29-27
موارد البنوك التجارية	30-29
المتغيرات المؤثرة على ربحية المصارف التجارية	31-30
مؤشرات الربحية	32-31
الفصل الثالث - الجانب العملي للبحث	
تمهيد	34
المبحث الاول - مجتمع البحث و عينته	35
نبذة مختصرة عن مجتمع البحث والمتمثل بالمصارف التجارية	35
نبذة مختصرة عن المصارف التجارية المختارة كعينة للبحث	40-36
المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل متغيرات البحث	42-41
المبحث الثاني - عرض نتائج التحليل المالي	47-43
تحليل المؤشرات الخاصة بادارة التحصيل	44-43
تحليل المؤشرات الخاصة بالربحية	47-45
المبحث الثالث - إختبار فرضيات البحث	52-48
الفصل الرابع – الاستنتاجات و التوصيات	
الاستنتاجات	54-53
التوصيات	54
المصادر	59-55

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	البيانات المالية الخاصة بمصرف اشور للمدة من 2016-2020	1
37	البيانات المالية الخاصة بمصرف المنصور للمدة من 2016-2020	2
38	البيانات المالية الخاصة بمصرف سومر التجاري للمدة من 2016-2020	3
39	البيانات المالية الخاصة بمصرف بغداد للمدة من 2016-2020	4
40	البيانات المالية الخاصة بمصرف الاقليم التجاري للمدة من 2016-2020	5
44	نتائج تحليل نسبة تحصيل القروض المتأخرة للمصارف التجارية عينة البحث	6
45	نتائج تحليل نسبة العائد على الاصول للمصارف التجارية عينة البحث	7
47	نتائج تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية عينة البحث	8
49	العلاقة بين مؤشر ادارة التحصيل و معدل العائد على الموجودات	9
50	العلاقة بين ادارة التحصيل ومعدل العائد على حقوق الملكية	10
51	علاقة الاثر بين نسبة ادارة التحصيل و نسبة معدل العائد على الموجودات	11
52	علاقة الاثر بين نسبة ادارة التحصيل و نسبة معدل العائد على حقوق الملكية	12

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	المخطط الفرضي للبحث	3
2	انواع التعثر المالي	12
3	معدل الكفاءة التحصيلية	44
4	معدل العائد على الاصول	46
5	معدل العائد على حقوق الملكية	47

المقدمة

تعد المصارف التجارية بصورة عامة الوسيط بين وحدات الفائض و وحدات العجز ، اذ تقوم بتقديم عدد كبير من الخدمات المالية والمصرفية المختلفة الى وحدات العجز في جميع المجتمعات و لمختلف القطاعات ، لذلك فان الجهاز المصرفي يؤدي دوراً اساسيا من الناحية الاقتصادية لأي بلد، اذ تسهم الخدمات المختلفة التي يقوم بها على تطوير الحياة الاقتصادية مما يؤثر بصورة ايجابية على الواقع الاقتصادي للبلد ، و في الوقت نفسه فان المصارف و بحكم عملها الاساسي في منح الائتمان فانها تتعرض لحالات التعثر لتلك القروض الممنوحة وأصبحت القروض المتعثرة ذات اهمية نظراً للنتائج التي ستؤدي اليها هذه القروض فيما لو لم يتم معالجتها و وضع الاجراءات المناسبة لها للحد منها و تقليلها ، لانها بالنهاية ستؤثر و بصورة كبيرة على نسبة العوائد المتوقع تحقيقها في المصرف و ايضا قد تؤدي الى افلاس المصرف في بعض الحالات . ان موضوع تحصيل هذه الديون هي احدى المشاكل التي تواجه ادارة المصرف و تسعى ادارات المصارف دوما الى تحصيل هذه الديون لما له من تاثير مباشر على ارباح المصرف ، و للاسباب الوارد ذكرها في اعلاه فقد تم اختيار موضوع البحث (ادارة تحصيل الديون المتعثرة و دورها في ربحية المصارف التجارية) و تم دراسة بيانات خمسة مصارف تجارية مدرجة ضمن سوق العراق للاوراق المالية لتكون عينة للبحث.

و تمَّ تقسيم البحث على اربعة فصول اختص الاول منهم بمنهجية البحث و الدراسات السابقة اما الثاني فقد اختص بالجانب النظري للبحث و الخاص بالديون المتعثرة و الربحية اما الفصل الثالث فقد درس الجانب العملي للبحث و تضمن التحليل المالي و التحليل الاحصائي ، اما الفصل الرابع و الاخير فتضمن الاستنتاجات و التوصيات الخاصة بالبحث

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية البحث

ان منهجية البحث هي المسار الحقيقي و العلمي للبحث العلمي ، لغرض تحديد المشكلة و وضع الحلول المناسبة لها لغرض معالجتها ، و هي تمثل حلقة الوصل بين الجانبين النظري و العملي ، لذا ستكون الدراسة في هذا المبحث التعريف بمشكلة البحث و اهميته و اهدافه و فرضياته و كذلك حدود البحث فضلاً عن المؤشرات المعتمدة في قياس متغيرات البحث و كالاتي :

أولاً : مشكلة البحث

إن عملية منح القروض المصرفية تكون بالعادة محفوفة بالكثير من المخاطر و التي من غير الممكن معرفتها أو التنبؤ بها ، و احدى هذه المخاطر هي مخاطر عدم التسديد و التي قد تتحول تدريجياً الى ديون متعثرة يصعب تحصيلها ، و يعد ذلك مؤشراً على سوء ادارة المصرف في تحصيل الديون و ادارة الائتمان ، و مما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

1.ما دور ادارة منح الائتمان في عملية منح القروض ؟

2. ما دور ادارة تحصيل الديون المتعثرة في عملية متابعة القروض ؟

3.ما حجم هذه الديون المتعثرة في المصارف التجارية العراقية ؟

4.ما تأثير الديون المتعثرة على ربحية المصرف ؟

ثانيا : أهداف البحث

هدف البحث إلى جملة من الأهداف من أبرزها ما يأتي :

1. توضيح العلاقة بين ادارة تحصيل الديون المتعثرة و مدى تأثير هذه العلاقة على ربحية المصرف عينة البحث

2.قياس حجم الديون المتعثرة في المصارف التي تم اختيارها كعينة للبحث

3.مساعدة ادارة الائتمان في تحصيل الديون المتعثرة .

ثالثاً : أهمية البحث

تتجسد اهمية البحث في تسليط الضوء على ظاهرة الديون المتعثرة و محاولة التقليل من هذه الظاهرة لما لها من تاثير سلبي على ارباح المصارف التجارية ، اذ انها مشكلة تواجه معظم المصارف . و هذه الديون المتعثرة تنشا بسبب عدم تقديرالادارة للمخاطر المحتملة عند منح القروض ، لذا فان وجود ادارة كفوءة سيسهم من تقليل هذه الديون و عليه يؤدي الى تقليل المخاطرة و تعظيم ارباح المصارف التجارية.

رابعاً : المخطط الفرضي للبحث

إن المخطط الافتراضي لهذا البحث يبين علاقة الارتباط و الاثر بين متغيرات البحث و كما ياتي:

1. المتغير المستقل و يتمثل في ادارة تحصيل الديون المتعثرة و تم التعبير عنه بمؤشر الكفاءة التحصيلية

2. المتغير التابع و يتمثل في الربحية و تم التعبير عنه بمؤشرين هما معدل العائد على الموجودات و معدل العائد على حقوق الملكية .

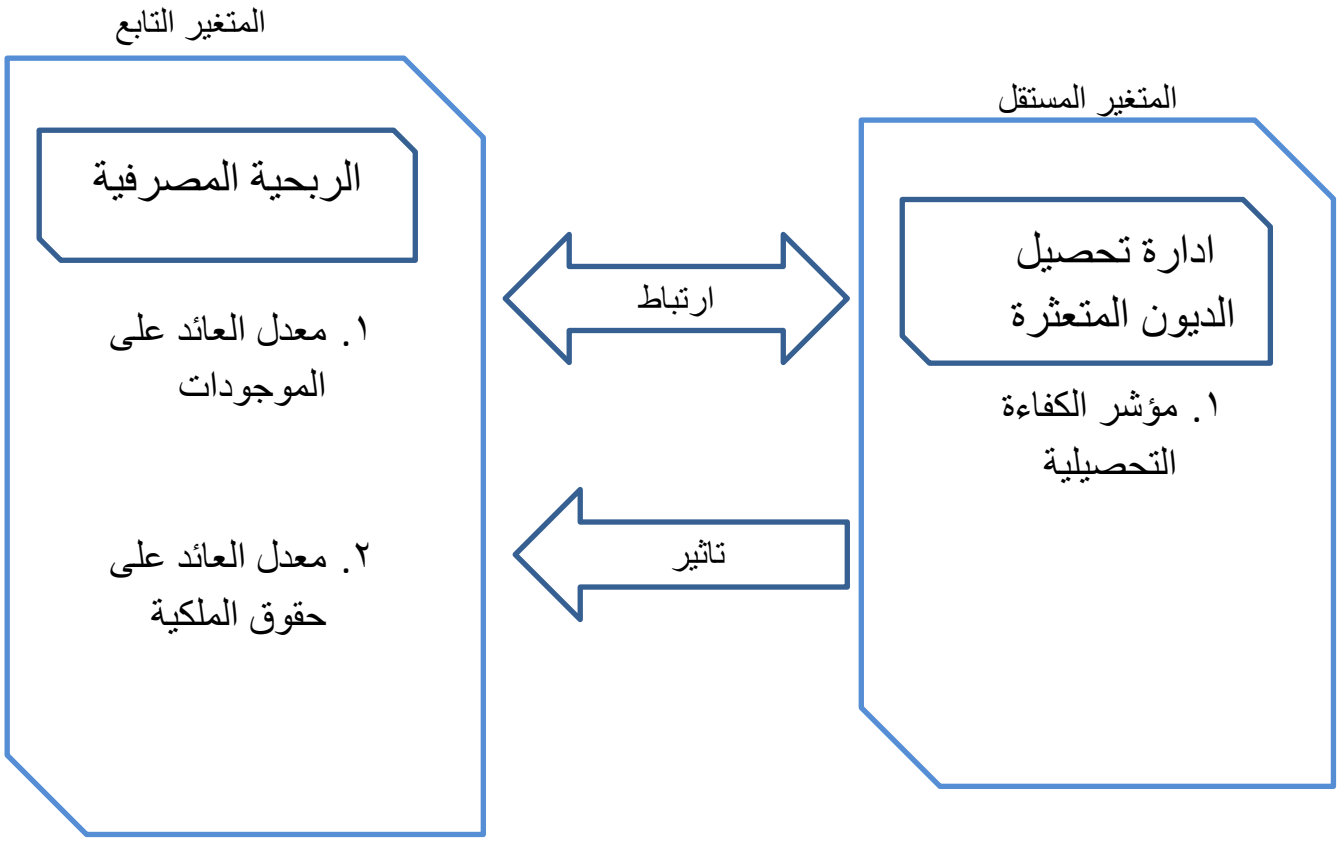

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المخطط من اعداد الباحث

خامسا : فرضيات البحث

يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات في ضوء مشكلة البحث و اهدافه و كما يأتي :

الفرضية الرئيسية الاولى : توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين ادارة اتحصيل الديون المتعثرة بمؤشراته و ربحية المصارف التجارية بمؤشراته . و تنبثق منها الفرضية الفرعية الاتية :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الكفاءة التحصيلية و ربحية المصارف التجارية بمؤشراته .

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تاثير ذات دلالة احصائية لادارة تحصيل الديون المتعثرة بمؤشراته و ربحية المصارف التجارية بمؤشراته و تنبثق منها الفرضية الاتية :

توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشر الكفاءة التحصيلية و ربحية المصارف التجارية بمؤشراته .

سادساً : حدود البحث

1.الحدود المكانية للبحث

تتمثل هذه الحدود بمجتمع الدراسة (المصارف التجارية) و عينة الدراسة (المصارف المختارة) للبحث و عددها (5) خمسة مصارف تم اختيارها كعينة للبحث و هي من ضمن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية و هذه المصارف هي (مصرف المنصور ، مصرف بغداد ، مصرف اشور ، مصرف سومر ، مصرف الاقليم التجاري) و سبب اختيار هذه المصارف هو توافر البيانات الخاصة بها ضمن سنوات البحث و كذلك استمرارها في العمل لغاية اليوم .

2. الحدود الزمانية للبحث

استمرت عملية جمع البيانات للجانب العملي للفترة من كانون الثاني ٢٠٢٢ و لغاية اذار ٢٠٢٢ و تم دراسة بيانات المصارف المختارة كعينة للبحث للفترة من 2016 و لغاية 2020 و سبب اختيار هذه السنوات هو توفر البيانات للمصارف المختارة كعينة للبحث .

سابعاً : منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج الاستقرائي لبيان العلاقة و الاثر بين ادارة التحصيل و الربحية المصرفية

ثامناً : ادوات و مقاييس البحث

تم استخدام اكثر من طريقة في سبيل جمع المعلومات و الوصول الى البيانات المطلوبة لغرض اعداد الجانب النظري و منها الرسائل و الاطاريح و البحوث و كذلك تم الرجوع الى شبكة الانترنت العالمية . اما فيما يخص الجانب العملي فقد تم الاعتماد على نشرات سوق العراق للاوراق المالية لجمع البيانات المطلوبة للمصارف عينة البحث حيث تم الرجوع الى قائمة المركز المالي و الكشوفات الخاصة بالحسابات الختامية لكل مصرف من المصارف عينة البحث .

تاسعاً : ادوات الاطار الميداني للبحث

تم استخدام البعض من النسب المالية لقياس المتغيرات الخاصة بالبحث، و تم الاعتماد على برنامج (Excel) عند استخراج النسب المالية ، في حين تم الاعتماد على مجموعة من المقاييس الاحصائية عند تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS), و كما ياتي :

1. النسب المالية

تم الاعتماد على مؤشر الكفاءة التحصيلية عند قياس المتغير المستقل, والمتمثل بادارة التحصيل و حسب النسبة الاتية : (تقرير الاستقرار المالي 2019 – البنك المركزي العراقي)

أ .نسبة تحصيل القروض المتأخرة = مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة / رصيد القروض الكلية في نهاية المدة × 100

اما فيما يخص المتغير الاخر و المتمثل بالربحية فقد تم الاعتماد على مؤشري معدل العائد على الاصول و معدل العائد على حقوق الملكية و كما ياتي: (العامري : 2013 ، 77).

أ . معدل العائد على الموجودات = صافي الارباح بعد الضريبة في نهاية المدة / اجمالي الموجودات * 100

ب . معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الارباح بعد الضريبة في نهاية المدة / حقوق الملكية * 100

2. المقاييس الاحصائية

تم الاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في قياس علاقة الارتباط , والاثر بين متغيرات البحث وذلك باستخدام الاساليب الآتية :

أ. معامل الارتباط البسيط : و فيه يتم تحديد علاقة الارتباط بين متغيرات البحث , وحسب الفرضيات التي تم اعتمادها .

ب. الانحدار الخطي البسيط : و فيه يتم تبيان علاقة الاثر للمتغير المستقل المتمثل بادارة التحصيل في المتغير التابع المتمثل بالربحية .

أولاً : الدراسات العربية الخاصة بادارة تحصيل الديون المتعثرة :
الفصل الأول: المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

1. زاهر عبد الكريم عبد القادر 2016 (دور ادارة تحصيل الديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان)

عينة الدراسة و اسلوبها	دراسة تطبيقية في بنك الدوحة في قطر
اهداف الدراسة	1.إبراز دور إدارة تحصيل الديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان 2. مساهمة إدارة اتحصيل الديون المتعثرة في تحقيق الارباح للبنوك. 3. تحديد الأسباب الرئيسية للقروض المتعثرة.
أبرز النتائج	إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالبنك ومنها ما هو متعلق بالعميل ومنها هو راجع إلى الظروف العامة.كما بينت الدراسة ايضا ان القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها ، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان و دلك عن طريق الاهتمام بها مند بدايتها و عدم اغفالها او التهاون في متابعتها و أيضا الاهتمام بالنواحي الفنية عند دراسة القرض و الموافقة عليه .
أوجه التشابه	تطرقت كلا الدراستين الى ابراز دور ادارة التحصيل في تخفيض الديون المتعثرة .
أوجه الاختلاف	لم يتطرق الى دور ادارة التحصيل في الربحية المصرفية .
مجال الافادة	معرفة الاطار النظري لادارة التحصيل و كذلك النتائج التي توصلت اليها.

2. امال مسعودي 2018 (اثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية)

عينة الدراسة و اسلوبها	دراسة حالة على عينة من البنوك التجارية(AGB، BEA، BNA)
اهداف الدراسة	التعرف على مفهوم القروض المتعثرة وتحديد أهم العوامل و الأسباب لها، و كذلك تشخيص العلاقة بين القروض المتعثرة و ربحية البنوك التجارية.
أبرز النتائج	1.أظهرت النتائج أن حجم القروض تؤثر على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على الملكية. .2يؤثر حجم القروض سلبيا على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على الأصول .
أوجه التشابه	تطرقت كلتا الدراستين الى ابراز اثر القروض المتعثرة على ربحية المصارف التجارية
أوجه الاختلاف	لم يتطرق الى دور ادارة التحصيل في الربحية المصرفية .
مجال الافادة	معرفة الاطار النظري للقروض المتعثرة و كذلك النتائج التي توصلت اليها.

3. شيلق رابح 2020 (أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية)

عينة الدراسة و اسلوبها	دراسة قياسية تحليلية في المصارف التجارية
ابرز اهداف الدراسة	.1دراسة وتحليل آثار نمو مشكلة الديون المتعثرة على سياسات الإقراض في البنوك 2. دراسة وتحليل آثار نمو مشكلة الديون المتعثرة على هيكل توظيف الأموال في البنوك بما ينعكس سلبيا على تمويل خطط التنمية الاقتصادية.
أبرز النتائج	1. مشكلة الديون المتعثرة ذات تكلفة كبيرة على القطاع المصرفي وخاصة مع الزيادة الكبيرة في حجم مخصصات الديون المتعثرة. .2يجب تفعيل قسم إدارة المخاطر في علاج الديون المتعثرة؛
أوجه التشابه	تطرقت كلا الدراستين الى بيان مشكلة الديون المتعثرة و تاثيرها على سياسات الاقراض
أوجه الاختلاف	لم يتطرق الى دور ادارة التحصيل في الربحية المصرفية .
مجال الافادة	ضرورة مراعاة تحقيق التوازن بين المخاطرة والربحية عند صياغة وتطبيق السياسة الإقتراضية للبنوك و كذلك النتائج التي توصلت اليها.

ثانياً : الدراسات الاجنبية الخاصة بادارة تحصيل الديون المتعثرة

الباحث وسنة الدراسة	(1) دراسة BALYAWO ANTONY 2019
عنوان الدراسة	THE IMPACT OF DEBT MANAGEMENT STRATEGIES ON FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN UGANDA اثر استراتيجيات الادارة على الاداء المالي للمصارف التجارية في اوغندا
عينة الدراسة و اسلوبها	استندت الدراسة إلى تصميم مسح وصفي قائم على استخدام المناهج النوعية والكمية التي تم تبنيها لتحديد تأثير إدارة الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية وكذلك تم استخدام الاستبيانات والمراقبة .
اهداف الدراسة	معرفة تأثير إدارة الدين على الأداء المالي للبنوك التجارية.
أبرز النتائج	وضع مبادئ توجيهية داخلية صارمة تضمن أن القرض يعتمد على تحليل ائتماني سليم وأيضًا لإنشاء علاقة العملاء طويلة الأمد بين البنك وعملائه. توصية ، من شأن ذلك أن يساعد في تقليل خسائر القروض إلى أدنى حد ويضمن الحفاظ على ربحية هذه المؤسسات المالية وأعضائها.
أوجه التشابه	كلا الدراستين اكدت على ضرورة مراعاة عدد من الشروط قبل الموافقة على منح القروض.
أوجه الاختلاف	لم يتطرق البحث الى تاثير ادارة التحصيل على الارباح المتحققة للمصرف.

مجال الافادة	افادت هذه الدراسة البحث الحالي في دراسة النتائج التي توصلت اليها و الاستفادة منها.

الباحث وسنة الدراسة	(2) دراسة 2020 Peter E. Ayunku and Akwarandu Uzochukwu
عنوان الدراسة	Credit Management and Issues of Bad Debts ادارة الائتمان و قضايا الديون المعدومة
عينة الدراسة و اسلوبها	تم استخدام اسلوب الإحصاء الوصفي والارتباط وتقنية الانحدار العادي في اعداد هذه الدراسة
اهداف الدراسة	يجب أن يكون المساهمون في هذه البنوك على دراية بالاستخدام المحتمل لمخصصات الخسائر المحتمل حدوثها
أبرز النتائج	ابرز نتائج الدراسة هي ان للقرض المتعثر ومخصص خسارة القرض وحقوق الملكية للأصل تأثير كبير على أداء البنوك في كل من نماذج العائد على الأصول
أوجه التشابه	كلتا الدراستين اكدت على ان الديون المتعثرة قد تؤثر على ارباح المصرف.
أوجه الاختلاف	لم يتطرق البحث الى تاثير ادارة التحصيل على الارباح المتحققة للمصرف.
مجال الافادة	افادت هذه الدراسة البحث الحالي في معرفة النتائج التي توصلت اليها و الاستفادة منها.

ثالثاً : مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

تم الاطلاع على الدراسات السابقة العربية و الاجنبية و بما يتعلق بالديون المتعثرة و تاثيرها على ربحية المصارف و قد تم الاستفادة من الاسهامات التي تم تقديمها و الاراء التي تم طرحها و كذلك النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات و التوصيات التي اقرتها ، و على الرغم من وجود اختلافات بين الدراسات السابقة و البحث الحالي إلا ان هناك تشابه ايضا و خصوصا بموضوع تاثير الديون المتعثرة على المصارف التجارية عن طريق الارباح و السياسة الائتمانية المتبعة من قبل ادارة المصارف ، و قد ركز البحث الحالي على تاثير هذه الديون على ربحية المصرف و امكانية الحد من هذه الديون عن طريق ادارة جيدة و كفوءه لقسم التحصيل.

الفصل الثاني

الاطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: ادارة تحصيل الديون المتعثرة

المبحث الثاني: ربحية المصارف التجارية

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي و النظري لادارة تحصيل الديون المتعثرة و ربحية المصارف التجارية

المبحث الاول

الاطار النظري لإدارة تحصيل الديون المتعثرة

تمهيد :

تعدّ القروض المصرفية أحد أهم مصادر الايرادات التي تعتمد عليها المصارف ، و تعد كنشاط رئيسي و هدف يتكامل مع الاهداف الاخرى المتمثلة بالسيولة و الامان ، فعملية منح القروض بمختلف انواعها تؤثر و بصورة مباشرة في تحقيق الارباح للمصرف و الذي يعد احد الاهداف الاساسية له فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل المشروعات المختلفة عن طريق منح القروض للافراد و الشركات .

ولما للقروض من تاثير ايجابي و مهم للمصارف فان منح عملية هذه القروض يجب ان يخضع لدراسة من قبل ادارة المصرف حول شخصية المقترض و مدى قدرته المالية على التسديد و من ثم تنظيم الضمانات و القيام بالاجراءات اللازمة لضمان التسديد و بدون تاخيرمن قبل المقترض . الا انها تواجه مخاطر عدم السداد من قبل بعض المقترضين و الذي يؤثر بدوره على سيولة المصرف و يعمل على تقليل ارباحه وعليه فقد يفقد المصرف جزءاً من رؤوس امواله تحت مسمى الديون المتعثرة و التي تؤثر بصورة مباشرة على اهداف المصارف التجارية ، لذا يتضمن هذا المبحث الاول الاطار النظري للديون المتعثرة من حيث مفهومها و اسبابها ومراحلها و اليات معالجتها و اثارها .

أولاً : مفهوم الديون المتعثرة

تقوم عمليات منح القروض المصرفية على تزويد الأفراد والمؤسسات بالاموال اللازمة مقابل تعهد منهم بسداد تلك الاموال مع فوائدها و العمولات المستحقة عليها و حسب العقد الذي يتم بين المصرف و المقترض ، كما تقوم ادارة المصرف بالزام المقترض بتقديم الضمانات اللازمة و التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف او امتناع المقترض عن عملية السداد ، و يتم تصنيف القروض الممنوحة في جانب الاصول من ميزانية المصرف لذا فان امتناع المقترض عن السداد و لاي سبب كان سيؤدي الى انخفاض قيمة موجودات البنك و التي يمكن ان تولد خسارة مالية مما يؤثر على اداء المصرف الاجمالي .

و تعد عملية منح القروض من قبل المصرف بمثابة الثقة التي يضعها المصرف لدى زبائنه ، الا انها لا تخلو من المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف (لطفي ، 2017 : 5) . وهذه المخاطر التي تصاحب عملية منح القروض قد لا يتم تسديدها بسبب ظروف إقتصادية سيئة

غير متوقعة تؤثر على المقترض، أو إمكانية وقوع أحداث أو مؤشرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف ، و في حال كانت تلك المخاطر لا يمكن تجنبها ، فان القرض الممنوح من قبل المصرف يكون في وضع خطر، و القروض التي تصل إلى هذا الوضع يطلق عليها القروض المتعثرة او المشكوك في تحصيلها (نجعوم ، 2014 :35)

و تُعّرف الديون المتعثرة بانها الديون غير العاملة و التي اذا اهملت او لم تعالج اسبابها فانها تنخفض في تصنيفها الى ديون مشكوك في تحصيلها ، و اذا ما استمر اهمالها او عدم معالجتها فانها تصبح ديون رديئة او هالكة او معدومة ، كما و يعرف الدين المتعثر قانونا على انه عدم كفاية اموال المقترض للوفاء بديونه و التزاماته تجاه المصرف ، اما اقتصاديا فانه يعرف بعدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المستحقة على الرغم من زيادة الاصول على الالتزامات (حتاملة ،2012 :63-64) . كذلك يمكن تعريف الديون المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن التسديد في مواعيد الاستحقاق أما بسبب عدم رغبتهم في ذلك أو لعدم تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم بسبب مشاكل معينة أحاطت بهم (عبد القادر: 51) . و ان الدين المتعثر هو الخسارة الاقتصادية الناتجة عن فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته التعاقدية (2011 : 451 ، jorion) .كذلك فان الدين المتعثر هو قرض مستحق الدفع و لم يتم دفعه لاكثر من 90 يوم ، (Rottke and Gentgen:2008،64)

تقوم المصارف بصورة عامة بوظيفة هامة في الاقتصاد القومي وهي منح الائتمان ، فهي تتلقى الودائع النقدية من الجمهور و المدخرين بفائدة معينة ، ويقصد بالقرض فعل يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت، اي تقديم أموال مقابل الوعد بالتسديد مع فائدة معينة فالقرض كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كانت (بنكا أو مؤسسة مالية)والمقترض . ويمكن تعريف القرض من الناحية القانونية ((بانه تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة، أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن، وفي جميع تلك الأحوال يتعلق بتسليم مؤقت للمال أي مع نية استعادته)) .

و القرض يعرف كذلك بانه كل عمل تقوم به مؤسسة ما ترمي إلى منح أموال مؤقتة لفائدة شخص معنوي أو شخص طبيعي مقابل فائدة معينة.
والقرض المتعثر كما تم توضيحه سابقاً هو قرض عجز المقترض عن سداده في تواريخ الاستحقاق ،أما بسبب عدم الرغبة في ذلك او بسبب ازمة معينة او بسبب حدث غير محسوب كظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به (رابح ،2020 :108 – 109). لذلك فقد اصبح موضوع الديون المتعثرة من المواضيع المهمة و التي تلقى اهتماما واسعا على الساحة الدولية بسبب تاثيرها الكبير في المصارف و في الاقتصاد بصورة عامة (Scardovi ,2016: 9)

يتضح مما تقدم بان كافة القروض التي تم منحها من المصرف الى المقترض سواء أكان هذا المقترض فرداً ام شركات و لم يتم تسديدها هي ديون متعثرة ، لذا ينبغي على ادارة المصرف التوجه باتخاذ الاجراءات المناسبة و الكفيلة للحد من تنامي هذ الظاهرة نظرا لتاثيرها المباشر على سمعة المصرف و الدائرة المالية .

ثانياً : انواع التعثر المالي

ان التعثر المالي كمفهوم يختلف وفقا لطبيعة التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك. فهو يمثل حالة عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين.

وللتعثر المالي نوعان هما : (مسعودي ، ٢٠١٨ :٤)

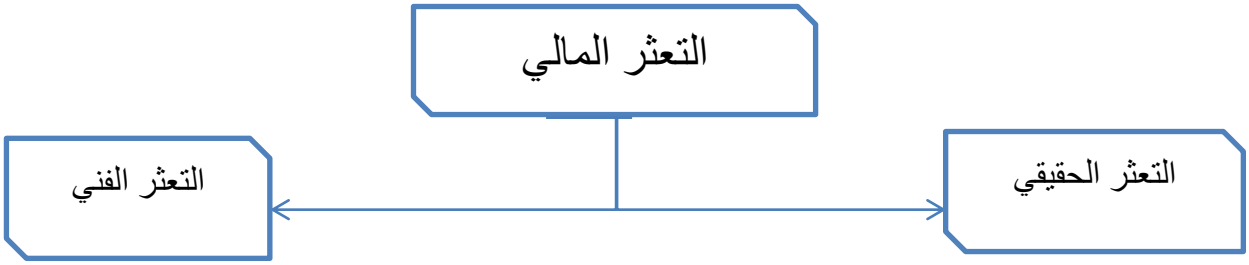

الشكل (2) انواع التعثر المالي

(مسعودي ٢٠١٨ :٤)

١.التعثر الحقيقي : و فيه لا يستطيع المقترض ان يواجه التزاماته المستحقة و تكون اصول مشروعه اقل من التزاماته .

٢.التعثر الفني : و هو عدم قدرة المقترض على مواجهة التزاماته المستحقة على الرغم من أن أصول مشروعه اكبر من التزاماته

ثالثاً : عوامل تعثر الديون

هناك اسباب و عوامل تؤدي الى تعثر الديون في معظم المصارف التجارية ، و تتضمن الديون التي تكون ذات درجة عالية من المخاطر و التي تزداد كلما زادت القروض الممنوحة للمقترضين (افراد و شركات) ، إنّ اهم سببين لتعثر الديون هما عدم قدرة المقترض على تسديد القرض ،أو الى عدم رغبته في تسديد القرض. (Song&Li,2008:50)

و بصورة عامة لا تمتلك المصارف القدرة على التنبؤ بالمبالغ التي ستواجهها هذه المصارف في عمليات التحصيل بسبب وجود متغيرات متعددة و مفاجئة و بالعموم هناك عدد من الاسباب وراء هذا التعثر و يمكن تصنيفها على ثلاث مجموعات رئيسة و كما يأتي: (حتاملة، 2012 : 66) .

1. **اسباب خاصة بالمصرف** : و هنا يكون الموضوع متعلق بالمصرف فيتطلب الامر ان يقوم مسؤول الائتمان في المصرف باكتشاف الاشارات المبكرة للقروض المتعثرة و ذلك من خلال متابعة تعاملات المقترض مع البنك ، فقيام العميل بحركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمله او احتياجات المشروع او عن طريق ملاحظة عدم تناسب المبالغ التي يقوم العميل

بايداعها في حسابه بالمصرف مع التغيرات المتوقعة لايراداته و كذلك قد يطلب العميل من المصرف و بصورة متكررة استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية كل هذه الاحداث تتطلب من ادارة الائتمان التدخل للحد من تحويل القرض الى قرض متعثر (باهي : 2015 ، 24). و يمكن تلخيص ابرز الاسباب التي تعود الى مسؤولية المصرف في تعثر القروض بما يأتي :

أ. قيام المصرف بصرف الائتمان دفعة واحدة للمقترض .

ب. ارتفاع نسبة الفائدة المفروضة من قبل المصرف .

جـ. قيام المصرف بفرض عمولات جديدة .

د. قد تكون هناك اسباب ادارية داخلية مثل حالات الفساد المالي و الاداري و سوء الادارة .

هـ. ضعف قسم او شعبة الرقابة و التدقيق في المصرف. (حتاملة، 2012 : 66)

و. السماح للعميل باستخدام التسهيلات الائتمانية قبل استكمال المستندات المطلوبة .

ز. عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب (مسعودي، 2018 : 5).

2. **اسباب تتعلق بالمقترض** : و هنا يتطلب الامر قيام العميل او المقترض بتقديم معلومات شخصية و ذاتية صحيحة الى المصرف فضلاً عن ذلك يجب ان تكون المعلومات المقدمة كافة الى المصرف صحيحة و كاملة ، و ان يكون هناك دراسة جدوى اقتصادية معدة للمشروع من قبل العميل اي قبل طلب الحصول على مبلغ القرض (كوثر ،2019 : 9) ، و على الرغم من صعوبة تحديد العوامل التي تؤثر في قدرة المقترض على سداد القرض بصورة دقيقة الا انه يجب التعامل معها بصورة واقعية عند اعداد التوقعات المالية(Gurm، 2009:17) .و يمكن تلخيص الاسباب التي تتعلق بالمقترض بما يأتي : (لطفي، 2017 : 7)

أ. قيام الشخص المقترض باستخدام مبالغ القرض لغرض اخر غير الذي منح القرض لاجله .

ب. عدم توفر الكفاءة للمقترض في استخدام مبالغ القرض

جـ. عدم تقديمه المعلومات الصحيحة لادارة المصرف لدى طلبه القرض

د.حالة الممطالة اي عدم تسديد المبلغ المستحق عليه و بدون عذر

هـ . سوء نية المقترض

و. اشهار افلاس المقترض

3. **أسباب خارجة عن إرادة المصرف أو المقترض** : و هذه الاسباب لا يكون لطرفي التعاقد (المصرف و المقترض) اي مسؤولية فيها ، اذ تشمل الظروف المحلية و الدولية مثل العوامل

السياسية و الاقتصادية و التشريعية، و يكون للبيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة بالمصارف كالموردين والموزعين وجهات حكومية اخرى تأثير على تعثر الديون المصرفية (رابح :2017 ، 121) .

و هناك عدد من الاسباب و هي اسباب عامة تتعلق بالظروف السياسية و الاقتصادية و التشريعية و التي تؤثر بصورة سلبية على المقترض و المصرف و هي خارجة عن ارادتهما و من اهمها ما ياتي : (كوثر :2019 ، 10)

أ- الظروف الاقتصادية : و التي لا يكون للمصرف او المقترض يد فيها و منها:

- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعديلات التي تطرأ عليها، وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية، مالية ونقدية والتي قد يكون لها تأثير على بعض الأنشطة في الدولة.

- التضخم وعدم قدرة البنك على مزاولة نشاطه.

- المتاجرة بالسلع غير المشروعة، وسوء المناخ الاستثماري (عدم الاستقرار الاقتصادي).

- تدخل الدولة بشكل مفرط في النشاط المصرفي.

ب-الظروف السياسية : التي تطرأ على البلد و تؤثر بشكل كبير على النشاط المصرفي و منها :

- عدم الاستقرار السياسي و الذي قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، و عليه تعثر المصرف.

- عدم الاستقرار على المستوى الدولي (حدوث أزمات عالمية، أو حروب) ....

- قرارات الدولة وما ينتج عنها من تأثير على مختلف المجالات مثل (الصحة، البيئة، الضرائب و الجمارك.

و جميع هذه العوامل تؤثر سلبا على القدرة التسويقية للعميل، وعليه تعثره وتعثر المصرف مستقبلا.

رابعاً : مراحل تعثر الديون المصرفية و اثارها

ان طبيعة العمل المصرفي تشوبها الكثير من المخاطر و بالتالي فان هذه المخاطر ستؤثر على ارباح المصارف وكذلك الاداء المالي خصوصاً و ان المخاطر الائتمانية موجودة بشكل اساسي عند منح التسهيلات الائتمانية ، لذلك فان المخاطر الائتمانية قد تكون عجز مستقبلي مرتبط بقيام المقترض بتسديد القرض اما التعثر فهو عجز مؤكد يحدث نتيجة عدم تسديد الالتزامات الخاصة بالمقترض (الشمري ، نعمة ،2016: 52) . و القرض المتعثر لا ياتي بصورة مفاجئة و انما يكون المحطة الاخيرة لعدد من المراحل تبدأ من مرحلة نقص او قلة السيولة ثم التوقف عن السداد ، و عادة ما يكون التعثر بسيطا و سهلا و يتم اكتشافه و معالجته بصورة مبكرة قبل ان يتفاقم الوض. و في العمل المصرفي و تحديداً الائتماني يكون هناك طريق للتحول من الدين الجيد الى الدين السيئ او المعدوم ،و هذا الطريق يتكون من عدد من المحطات او المراحل ، و هي كما يأتي : (شافية 2016 : 42).

1. **مرحلة إنخفاض معدل السيولة بالمشروع الممول**

وتظهر هذه المرحلة قبل الوصول الى حالة التعثر أو الفشل المالي، و تكون هذه المرحلة مرتبطة بعدد من الظواهر السلبية و من اهمها : (شافية 2016 : 42).

أ. قيام المشروع أو المؤسسة طالبة القرض بالإستثمار في أصول بطيئة الحركة وبمبالغ ضخمة

ب. قد يؤدي دخول المقترض او المستثمر في عدد من الالتزامات غيرالمخططة إلى إنخفاض السيولة لدى الشركة .

ج. بطء معدل دوران الأصول بالمشروع يترك آثاره السلبية على السيولة.

د. ان إستخدام المشروع لأساليب إنتاج قديمة و عديمة الكفاءة ، قد يؤثر على الانتاج والمبيعات ومن ثم بدوره سيتسبب بإنخفاض السيولة وكفاءة إدارة المبيعات .

و. نقص في الطلب على منتجات المشروع.

ي. ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج.

مما تقدم فان هذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي بالنهاية الى المرحلة اللاحقة و هي مرحلة انخفاض راس المال العامل و معدل السيولة .

2. **مرحلة إنخفاض رأس المال العامل بالمشروع**

وفي هذه المرحلة لا تستطيع المشروعات من إستخدام سياساتها الاعتيادية في الحصول على السيولة المطلوبة لإستخدامها في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها، وصعوبة تحويل جزء من أصولها إلى سيولة في الوقت المناسب . و من ابرز معالم هذه المرحلة ما ياتي :

أ. الإنخفاض المستمر في حجم أعمال المشروع وتصفية جانب من أصوله المتداولة .

ب. إنخفاض قيمة الأرباح من سنة إلى أخرى .

ج. ثبات او تراجع معدلات النمو في المشروع . (شافية 2016 : 42).

د. الإعتماد المتزايد والمستمر للمشروع على الاقتراض لغرض التمويل (نجعوم 2014: 37)

و هذه العوامل بالنهاية ستؤدي الى ظهور العسر المالي المؤقت .

3. **مرحلة وصول المستثمر او المقترض الى حالة العسر المالي**

و تعد من المراحل المتقدمة في الوصول الى حالة تعثر القروض و من ابرز معالم هذه المرحلة ما يأتي : (شافية 2016 : 42).

أ.زيادة الرافعة المالية بسبب وجود عدد من الإختلالات في الهيكل التمويلي للمشروعات.

ب.تآكل رأس مال المشروع بسبب عدم قدرته على إسترداد الأموال التي تم

إنفاقها فيه.

ج. تباطؤ معدل دوران البضائع وركودها بسبب تضخم المخزون السلعي.

لذلك فان تفاعل العوامل السابقة الذكر تؤدي بالنتيجة إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التعثر.

4. **مرحلة استمرار العسر المالي** : (شافية 2016 : 42).

و تسمى ايضاً مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي ومن أهم مظاهرها مايلي:

أ. تكون القيمة السوقية للمشروع أقل من مجموع خصومه.

ب. عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة للمشروع من قبل الغير.

ج. العجز المستمر للمشروع وعدم قدرته على سداد التزاماته سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل.

د. قد يؤدي هذا التعثر في الغالب إلى اشهار الإفلاس.

خامساً : آليات معالجة الديون المتعثرة

هناك عدد غير قليل من الوسائل و الاليات التي تستخدم في معالجة الديون و تحصيلها، ومنها إستخدام الموظفين الكفوئين ممن يتمتعون بالمهارات المتقدمة والعالية ، و كذلك تحديد مقدار الديون المستردة ، و توصيف المقترضين الذين لديهم تلكأ بالدفع (Makumi,2018:3)

و تختلف هذه الاليات باختلاف الزمان و المكان و ظروف العميل و الاسباب التي ادت الى تعثر العميل في السداد . و من اهم الاساليب التي يمكن اتباعها في معالجة هذه الحالات : (باهي 2015 : 31) .

1. انتشال و مساعدة العميل

و في هذه المرحلة يقوم المصرف بمجموعة من الإجراءات التي عن طريقها يتم التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، وفقاً لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين المصرف و العميل ، وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتضمن إعادة وضع النظم المحاسبية والرقابية اللازمة بشكل كامل وهذا يؤدي الى فرض رقابة داخلية دقيقة مع توفر البيانات والمعلومات المناسبة والدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في إعادة القوائم المالية السليمة والتي ستساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة في وقتها المناسب. كما ان التوصية والعمل على استغلال الجزء غير المستخدم او غير المفعل من الطاقة الإنتاجية للمشروع الخاص بالعميل و بالتنسيق مع سياسات البيع سيؤدي الى تذليل الصعوبات و ادارة التسويق بشكل جيد و بالنهاية سيؤدي الى وتذليل جميع العقبات. و ان العمل على تجديد الأصول أو الجزء المستهلك منها لغرض رفع الطاقة الإنتاجية قد يؤدي الى بيع جانب من الأصول غير المستخدمة، واستخدامها في تجديد الباقي منها. كما ان إعادة دراسة العمالة ومواصفاتها وامكانياتها قد يؤدي الى زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة و ان اتباع طريقة التدريب العملي للعمالة سيؤدي حتماً الى تحسين الإنتاج .(فايزة 2019 : 33) .

2. دمج المشروع المتعثر في المشروعات الاخرى

تعد عملية الدمج واحدة من اهم طرق التعامل مع المشروع المتعثر ، و خصوصاً إذا كانت أسباب تعثره ترجع إلى صغر حجم المشروع أو عدم تشغيله بكامل طاقته الانتاجية ،لذا فان اندماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة ستجعل المشروع أكبر بحيث يمكن الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للمشروع لغرض انتاج سلع اكثر و بكلفة اقل و عليه زيادة هامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية الاسواق المحلية وتتم عمليات الدمج عن طريق المزج بين المشروعين لغرض تشكيل كيان جديد.(نجعوم : 2014، 60) .

3. **تصفية العميل** :

و هو اكثر الاساليب حساسية و تعقيد سواء أكان بالنسبة للمصرف أم بالنسبة للعميل نظرا لما يتضمنه من مخاطر قد تؤثر على سمعة المصرف و معدل نموه في السوق و هذا الاسلوب لا يتم اللجوء له الا بعد نفاذ كافة الاساليب الاخرى اذ يجب على المصرف القيام بالخطوات الاتية:

1. يتأكد المصرف من ان لا سبيل الى معالجة الازمة التي يمر بها العميل فيتم التاكد من قبل المصرف بان الازمة مستمرة و ليست مؤقته و لا يمكن توجيهها او حلها

2. وصول النشاط الذي تمارسه الشركة الى مرحلة الانحدار و أصبح من غير الممكن أن يتحول النشاط مرة اخرى الى نشاط مستمر منتج و حتى عدم وجود رغبة لدى العميل في التحول الى نشاط اقتصادي رائج .

بعد ذلك تبدا المصارف في اجراءاتها باتخاذ الاجراءات القانونية كافة لتصفية العميل و الحجز على امواله اصوله كافة و اعلان اشهار افلاسه و يتم بيع كل الضمانات المرهونة للبنك في سبيل استيفاء حقوقه . (باهي 2015 : 33)

سادساً : أثر الديون المتعثرة على المستوى الجزئي

تختلف هذه الآثار بين كل طرف من اطراف العلاقة الائتمانية، ففيما يتعلق بالطرف المقترض نجد مجموعة من الاثار و من ابرزها ما ياتي :

1. زيادة الخسائر المتحققة نتيجة لزيادة حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الديون

وفوائدها لصالح المصرف.

2.إنخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع نتيجة لزيادة هذه الخسائر .

3.تواجه المشروعات مصاعب في الحصول على مستلزمات تشغيل المشروع .

وفي النهاية سيتم توقف المشروع عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل، وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر. و بالنظر إلى الوحدات الإقتصادية الدائنة أي إلى وحدات الجهاز المصرفي، نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بإلتزاماته المالية تجاه البنك الدائن له، ولعل أهم هذه الآثار ما ياتي :

أ. تجميد قدر مهم من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروعات المتعثرة، حيث يتعذر على البنوك إستردادها واعادة توظيفها من جديد لتقدمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى ،

الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان، فيضعف أثره. ولا تتحقق النتيجة الكاملة والمرجوة من إعماله؛

ب. زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها على المستوى المتعارف عليه مصرفيا.

جـ. توفر دلائل قوية تشير إلى إحتمال فقد المصرف الدائن لجانب أو كل حقوقه لدى المشروع المتعثر في السداد.

د . ضياع قدر مهم من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي وادارات الائتمان بالمصارف في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ومحاولة تصحيح هيكلها المالي . (امنة 2015 : 22).

هـ. زيادة في النفقات القضائية ، والقانونية : حيث سيقوم المصرف بدفع مبالغ مالية لقاء لجوءه الى القضاء في سبيل استحصال امواله و هو ما يعني صرف مبالغ مالية اضافية كان من الممكن تجنب صرفها فيما لو تمت متابعة القرض منذ البداية (Bitterling,2007: 33)

سابعاً : أثر الديون المتعثرة على المستوى الكلي

و يقصد بها الاثار المترتبة على المتغيرات الإقتصادية الكلية نتيجة للقروض المتعثرة و منها :

أ.الإنتاج الكلي: أي التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة، والتي قد تؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي للسلع ،فضلاً عن أن هذا الوضع سيسهم في تسديد جانب من الثروة القومية.

ب. العمالة: بطبيعة الحال فان التعثر سيؤدي إلى الإستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية، وقد يؤدي هذا الامر الى تهديد السلام الإجتماعي.

ج. التضخم: تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالإستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها ستدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية .

د .متغيرات الموازنة العامة: مما لا شك فيه أن إندثار اي مشروع قد يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة السيادية، مثل مستحقاتها الضريبية الحالية والحصيلة المتوقعة مستقبلا من تلك الايرادات ، سواء من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة .

هـ. العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجي : للتعثر الإنتاجي آثار على كل من جانبي الميزان التجاري، ففيما يتعلق بالصادرات فانه يعني الحد من الزيادة في الإنتاج و احداث تحول في الطلب المحلي إلى إنتاج المشروعات الأخرى ، و التي تنتج سلعا اخرى بديلة لتلك الخاصة

بالمشروعات المتعثرة، مما يعني إنخفاض ذلك القدر من الإنتاج المحلي الموجه للتصدير. (امنة 2015 : 25)

ثامناً : مؤشرات قياس ادارة التحصيل

مؤشر الكفاءة التحصيلية = نسبة القروض غير العاملة / نسبة الائتمان النقدي

و يعبر هذا المؤشر عن المبالغ المستحقة التسديد للمصرف وذلك عن القروض التي يمنحها لجمهوره من المقترضين ولكن لم يتم تسديدها من قبلهم الى المصرف ، اما بخصوص نسبة تحصيل القروض المتاخرة التسديد فانه كلما زادت هذه النسبة فهذا يعني ان نسبة الديون المتعثرة مرتفعة وهذا يشير الى ضعف الكفاءة التحصيلية للقروض، والعكس صحيح كلما انخفضت فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة منخفض ، وهو يشير الى قوة الكفاءة التحصيلية للديون في المصرف و يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية : (تقرير الاستقرار المالي٢٠١٩ – البنك المركزي العراقي)

الفصل الثاني: المبحث الثاني: الاطار النظري لربحية المصارف التجارية

تمهيد :

يمثل الربح في المصارف التجارية قدرة البنك على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، فهو الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار وبين النقد المقبوض على بيع هذه العناصر ، فضلا عن ذلك، فإن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع في مجال تقديم الخدمات المصرفية او استحداث خدمات جديدة، كما تعد مؤشراً واضحاً على موقف البنك التنافسي في السوق المصرفية حيث تزداد الثقة بكفاءة الإدارة وتتعزز المكانة السوقية للمصرف عن طريق الحفاظ على العملاء الحاليين وجذب عملاء مرتقبين. و يتم عن طريق نسب الربحية توفير مؤشرات إيجابية تتيح للبنك سهولة حصوله على التمويل اللازم في المستقبل ، و تتجلى الأهمية الكبرى للربحية في تحقيق استقرار النظام المالي، حيث يقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف البنوك الرابحة، ويعتبر القطاع المصرفي ذو الربحية العالية أكثر قدرة على تحمل المخاطر والصدمات السلبية و التغيرات الهامة التي تترافق مع بيئة العمل المصرفي .و يعد الربح المصرفي المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية. ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح المصرف، ولتعظيم الربح لدى المصرف ينبغي عليه زيادة إيراداته، ولا يتم تحقيق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية ، مما يؤدي الى زيادة الحوافز المقدمة لعملائه .

اولاً : مفهوم الربحية

إن الهدف الأهم الذي تسعى المصارف التجارية الى تحقيقه و المحافظه عليه هو تحقيق الارباح ، و كذلك هو حال المنشآت الإقتصادية المختلفة ، لذا فان الربحية تعتبر مطلب اساسي لكل من المساهمين والمستثمرين و كذلك ملاك المنشاة و مجلس ادارتها ، والربحية تمثل العلاقة بين الأرباح التي قامت المنشأة بتحقيقها و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. (الزعبي ،2019: 25)

و قد اولى المختصون اهمية كبيرة للارباح و ذلك لانها تعتبر واحدة من المؤشرات المهمة التي يتم اللجوء اليها لدى تقييم قوة المصرف و موقفه المالي ، وان تحقيقها و استمرارها مرهون باستمرارية عمل المصرف (الساعدي ،2010: 359) . و تبذل ادارة المصرف جهداً كبيرا في سبيل النجاح في تعظيم ثروة الملاك عن طريق تحقيق ارباح تتناسب و قيمة الاستثمارات التي يقوم بها المصرف ، لذلك تقوم ادارة المصرف بتوجيه الاموال نحو الاستثمارات المدرة للدخل و التي تكون نسبة المخاطرة فيها مقبولة نسبيا كي تستطيع هذه الادارة من تحقيق الارباح و عليه تحقيق احد اهداف المصرف (ابو زعيتر، 2004 : 67) .

والربحية المصرفية هي مفهوم نسبي يعكس العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف أو المؤسسة وبين الاستثمارات التي اسهمت في تحقيق هذه الأرباح في ضوء مدة زمنية معينة، وهي إحدى أهم مؤشرات الأداء حيث يتم من خلالها قياس مدى قدرة ادارة المصرف وكفاءتها في الحصول على الارباح عن طريق الموارد والاستثمارات المتاحة. كما تم تعريف الربحية

على أنها المؤشر الذي من خلاله يتم قياس تنافسية المصرف وجودة الإدارة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فالربحية تعكس النتيجة الصافية لمختلف السياسات والقرارات الإدارية، وتعطي إشارة على إمكانية المصرف في زيادة راسماله وتحمل مخاطره و كذلك استيعاب خسائره وتوفير عائد مناسب للمستثمرين .

إذن تعد الربحية مؤشراً يظهر مدى نجاح الإدارة في تحقيق الأهداف المخطط لها عن طريق الاستخدام والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بعيداً عن الانحرافات غير المرغوب بها. (فلاح ، 2018 : 58-59).

ثانياً : الفرق بين الربح و الربحية

على الرغم من الترابط الوثيق بين الربح و الربحية واستخدامهما على حد سواء لتقييم النجاح المالي للمؤسسة أم المصرف ، إلا أن كلاً من المصطلحين ينطوي على معنى مختلف عن الآخر ، فيشير الربح إلى الزيادة في الإيرادات عن التكاليف التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على هذه الإيرادات في ضوء مدة زمنية معينة و عادة ما تكون سنة. من ناحية أخرى، تمثل الربحية حجم الأرباح بالنسبة لحجم الأعمال، وهي مقياس نوعي وفعال للحكم على مدى الكفاءة في استخدام الموارد لإنتاج الربح، ويتم عن طريقها قياس قوة ايراد المصرف في ضوء مدة زمنية معينة، فهي اي الربحية تأخذ بالحسبان حجم الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الربح (فلاح ، 2018 :59).

ان الربح في المفهوم المالي هو الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر ،ولتحقيق هذا الربح لابد للإدارة المالية أن تتحصل علي الأموال المطلوبة بأقل كلفة ممكنة واقل المخاطر ، و ذلك من اجل الحصول علي عوائد مرضية لا تقل عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيله عند استثمار أموالهم في مشاريع أخرى معرضة لنفس النوع من المخاطر .

أما الربحية فهي العلاقة بين الأرباح التي حققتها المنشأة والاستثمارات التي اسهمت في تحقيق تلك الأرباح ، وتعدّ الربحية هدف للمنشأة و كذلك مقياسا للحكم على كفاءتها ، وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين ارباح المنشاة ومبيعاتها يمكن قياسها ايضا عبر العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، و الاستثمارات التي تم ذكرها هي قيمة الأصول أو قيمة حقوق الملكية ، كما تعد الربحية مقياسا أفضل من الربح للحكم علي كفاءة المنشأة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق بينما الربحية تشير الى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقه ، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات المختلفة (القذافي ، 2012 :33) .

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق أهدافها في الربحية عن طريق قرارين هما:

1- **قرار الاستثمار** : ان هذا القرار يقوم على استخدام فائض الاموال المتاحة للمصرف في فرص استثمارية مختلفة تحقق عائدا أعلى من التكلفة المرجحة لتلك الاموال. و تعتمد المصارف في

تمويل استثماراتها عادة من مصدرين رئيسيين الاول عن طريق التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من مصارف اخرى أو من مؤسسات التمويل في أسواق المال الاجنبية، و الثاني عن طريق التمويل الداخلي من خلال المالكين و ذلك عن طريق اصدار الاسهم، او عن طريق استخدام الارباح المحتجزة. وعادة مايتوقف اختيار ايا من هذين المصدرين الخارجي أو الداخلي على مجموعة من العوامل أهمها تكلفة التمويل، ملاءمة مصدر التمويل وعنصر المخاطرة (شهاب الدين ، 2016 :42) .

2- **قرار التمويل** : و يقصد به كيفية اظهار المصادر التي توفر الاموال اللازمة لتمويل الاستثمار في موجوداتها ، و يكون لهذا القرار اثر على الربحية عن طريق ترتيب مصادر الاموال من حقوق المالكين و الودائع و الديون بشكل يمكن اصحاب المشروع من تحقيق اكبر عائد ممكن ، لذا فان الربحية هي هدف استراتيجي مهم يمكن المصارف من النمو و الاستمرار لان الخسائر اذا تحققت ستؤدي الى تاكل حقوق الملاك مما يؤدي الى التصفية (بن ختو ،2018 : 4).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن تحقيق الربح هو ما تسعى إليه القطاعات على اختلاف أنواعها، فالربح هو احد اهداف المصرف و هو المحرك الذي لا يستطيع البنك العمل والاستمرار من غيره لأن عدم تحقيق أرباح سيؤثر على استمرارية عمل المصرف ويدفع رأس المال إلى التآكل، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكن الاعتماد على الربح بصورة كافية لرسم صورة عن الأداء المالي بل يبقى تحليل الربحية أحد الأساليب الضرورية والفعالة لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تستخدم مواردها واستثماراتها الأولية بكفاءة وفاعلية ام لا.

ثالثاً : اهمية تحقيق الربحية في المصارف التجارية

تعد الارباح جزء مهماً من عمل المصارف التجارية و لا سيما كونها مؤسسات ربحية و يمكن إبراز أهمية الربح بصورة عامة عن طريق الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية ، حيث يتم استخدام الربح في اعداد التقارير العامة كمقياس لنجاح المنشآت ، و كذلك يستخدم كمعيار أساسي عند تقدير توزيعات الإرباح ، كما يمكن إبراز أهمية الربحية في المصارف التجارية عن طريق الهدف الرئيس للمصارف التجارية المتعارف عليها دولياً، وهو تعظيم الربحية في الأجل الطويل في إطار التحديات التي تواجهها المصارف ،كما نجد أن لربحية المصارف التجارية أهمية لمختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع فملاك المصرف مع المساهمين يهتمون بالربحية لأنها تمثل العائد على اموالهم المستثمرة ، و كذلك فان تحقيق الربحية يؤدي إلى نظام مصرفي قوي وسليم عن طريق الأرباح المحتجزة التي تزيد من ثقة المودعين بالمصرف كضمان لودائعهم. وكذلك المقترضون من المصارف يستفيدون من أرباح المصارف لأنها توسع إمكانيات المصارف الإقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة وحتى فئات المجتمع التي لاتتعامل مباشرة مع المصارف قد تجني فائدة بصورة غير مباشرة من الأرباح في القطاع المصرفي للمدى الذي تؤدي هذه الأرباح إلى تثبيت سلامة القطاع المصرفي وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي ؛ بمعنى أن للربحية أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف حيث تمكنها من تأدية

خدماتها بشكل أفضل ، لذا فان للربحية وظائف اقتصادية لايمكن إغفالها للأسباب الآتية : (القذافي ، 2012 : 33) .

1- أن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي قد يتعرض لها المصرف حتى يستطيع ان يستمر في نشاطه التشغيلي ، وعادة ماتتعرض المصارف إلى مخاطر متعددة كمخاطر الائتمان والاستثمارات ، ومخاطر التصفية الإجبارية ،ومخاطر السرقة والاختلاس.

2- أن الأرباح ضرورية للمصارف كونها تسهم في تكوين الاحتياطيات وتفيد الأرباح بالأتي:-

أ- إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة ، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي .

ب- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عند زيادة رأسمالها .

ج- إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأس المال يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

رابعاً : مصادر الأرباح للمصارف التجارية: تتكون مصادر الأرباح للمصارف التجارية بصورة اساسية من الاتي : (مسعودي، 2016 :9)

1. الفوائد على القروض : و هي تمثل أهم عناصر الإيرادات للمصارف التجارية ، فعملية منح القروض تزداد بازدياد الطلب عليها ، فكلما زاد الطلب على القروض و قام المصرف بتحصيلها كلما زادت أرباحه .

2. الفوائد و الأرباح الرأسمالية من الاستثمارات : و هنا تختلف السياسة المصرفية للاستثمار في الأوراق التجارية عنها في تقديم القروض للأفراد و الشركات و المؤسسات ، حيث تقوم المصارف باتخاذ الاستثمارات في الأوراق المالية كبديل للنقود و عليه فان ذلك سيحقق عوائد للمصرف وكذلك يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة

3. أجور الخدمات المصرفية المختلفة : وهي الخدمات التي تقدمها المصارف و تحصل لقاءها على مجموعة من الفوائد و العمولات و الأجور .

خامساً : محددات ربحية المصارف التجارية

تعرف ربحية المصارف في الادبيات التجارية بانها احدى وظائف المحددات الداخلية والخارجية. ويمكن الاشارة إلى المحددات الداخلية بانها محددات الربح و التي ترتبط بالخصائص والسمات الداخلية للمصرف. أما المحددات الخارجية فهي متغيرات ليس لها اي صلة بادارة المصرف ، و لكنها تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على المؤسسات المالية وأدائها. ولقد قام الباحثون بطرح عدد من المتغيرات التفسيرية لهذين النوعين من المحددات حسب طبيعة كل دراسة والغرض منها. وتنوعت نتائج تلك الدراسات بشكل كبير، وذلك بسبب اختلاف البيانات والبيئات التي أجريت عليها تلك الدراسات . لكن ذلك لا يحول دون وجود عناصر مشتركة تسمح بمزيد من التصنيف لتلك المحددات (السرايري ،2010 : 84-85)

وفيما يأتي عدد من العوامل التي تؤثرفي الربحية منها الداخلية و منها الخارجية. (عبد الله ،2019 : 22)

1. العوامل الداخلية و التي ترتبط بخصائص المصرف و منها :

أ- ارباح أو خسارة الأوراق المالية : اذ تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية و التي تنشأ نتيجة في ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف .

ب- أدارة المصارف : فتتأثر ربحية المصارف بمدى قدرة إدارة المصارف في الحفاظ على التوازن بين العائد والمخاطرة وكذلك مدى قدرتها على خفض التكاليف وزيادة الايرادات. فقيام إدارة المصارف بإدارة هيكلها المالي بشقيه أدارة الموارد , أدارة الاستخدامات , يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف ، و عليه تعظيم ثروة مالكيه و تحقيق الربحية

ج- حجم المصرف : يُقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات او بما يملكه من حقوق الملكية فكبر حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات و هذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة , مقارنة مع المصارف الكبيرة ، كما ان زيادة حجم موجودات المصارف سيزيد من قدرتها على الاستثمار و من المتوقع دائماً ان زيادة موجودات المصارف سوف يؤدي إلى زيادة ربحيتها , وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية و راس مال امدفوع واحتياطات وارباح غير مدفوعة سنجد ان المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها اكبر وان قدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع و ان زيادة حقوق الملكية ستزيد من ثقة الجمهور المتعامل معها , مما قد يؤدي الى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية .

د - هيكل الودائع : تركز المصارف بصورة عامة على جذب ودائع التوفير, لذا فان لهذه

المصارف مرونة اكبر في توظيف هذه الودائع في الاستثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاخذ بنظر الاعتبار لعامل السيولة وذلك من اجل تحقيق ربحية اكبر, كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية المصارف ألا أنها تمثل الأعباء التي تتحملها المصارف في سبيل حصولها على الأموال لذا نلاحظ أن تكلفة الودائع الآجلة تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير , وتسعى هذه المصارف دائما إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع الى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها .

هـ - توظيف الموارد : تقوم المصارف بتوجيه الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصارف , اذ انه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصارف ، و ان الدخل المتولد عنها يعد المصدر الأساسي لايرادات المصارف وبالذات الدخل المتولد من القروض ، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المحددة للدخل على ربحية المصارف حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة ، ويعد قرار أدارة المصارف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من

اهم القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصارف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل .

2. العوامل الخارجية

و يمكن تلخيص ابرز العوامل الخارجية بما ياتي : (الخنيسة ،2016 : 52)

أ - عدد فروع المصرف وعدد الموظفين و كفائتهم : ان ازدياد اعداد العاملين في المصرف وزيادة كفاءتهم وازدياد المساحة الجغرافية التي يغطيها عن طريق فروعه المنتشرة سيؤدي الى زيادة طاقة المصرف الانتاجية و بالتالي زيادة ارباحه

ب - التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر ا التشريعات والضوابط بشكل مباشر على اداء المصارف حيث من الممكن ان تضيف التشريعات و القوانين الجديدة التزامات جيدة على المصارف مما قد يفرض قيوداً على حركة التسهيلات الائتمانية و كذلك نسبة الاحتياطي و هذا بالتاكيد سيؤثر على ربحية المصرف .

ج - السياسة النقدية: تتحكم السياسة النقدية عن طريق ادواتها المعروفه بقدرة المصرف على القيام بوظائفه مثل الائتمان، فمثلا ان تخفيض قيمة الاحتياطي القانوني سيعطي قدرة للمصرف على استثمار امواله و بالتالي زيادة الارباح ، كما يمكن ان يؤدي تخفيض الفوائد و تخفيض اسعار الخصم الى زيادة الطلب على الائتمان و بالتالي زيادة ارباح المصرف .

د - الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي: تؤثر درجة الوعي لدى الافراد في مجتمع ما بصورة كبيرة على التعامل مع المصارف فيتم ملاحظة ان المجتمع الذي يقل فيه الوعي المصرفي ستقل درجة التعامل فيه مع المصارف بعكس المجتمع الواعي و الذي فيه سيكون التعامل مع المصرف بصورة كبيرة و بالتالي زيادة امواله و زيادة ارباحه .

هـ - الظروف السياسية والاقتصادية: حيث تتاثر انشطة المصارف المختلفة بالظروف السياسية

والاقتصادية في البلد الذي تعمل به و كذلك في البلدان المجاورة و التي تربطها بها مصالح تجارية واقتصادية ، فكلما كان الجو الساسي و الاقتصادي العام مستقراً انعكس ذلك بصورة

ايجابية على المصارف و ذلك من خلال ممارستها لانشطتها داخلياً و خارجياً وعليه زيادة ارباحها ، بينما نلاحظ العكس في حالة الازمات السياسية والاقتصادية.

سادساً :المخاطر المصرفية المؤثرة على ربحية المصارف

هناك عدد من التعاريف التي تكلمت عن الخطر المصرفي و قد تنوعت هذه التعاريف و اختلفت باختلاف المدارس الفكرية التي تنتمي لها و ايضا باختلاف الزاوية التي ينظر إليها المهتمون للظاهرة محل الدراسة ، فالمخاطرة هي امكانية حدوث الخسارة ، و لما كان هناك امكانية في حدوث الخسارة فان الاصول ستنطوي على قدر اكبر من المخاطرة ، و يمكن استخدام مفهوم عدم التاكد مع مفهوم المخاطرة بصورة واحدة فالتسميتين تشيران الى امكانية اختلاف العائد الذي يمكن تحقيقه من اصل ما .(الحسناوي ،2014 : 223) . و عُرِّفت المخاطر من الناحية القانونية بأنها إمكانية وقوع حادث مستقبلاً، أو حلول أجل او طارئ خارج ارادة المتعاقدين - وعرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنها مفهوم يتم استخدامه لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي قد تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق الاهداف المرسومة لها ، ويمكن أن يكون الأثر سلبي فيطلق عليه خطر أو تهديد ، و قد يكون الاثر إيجابي فيطلق عليه فرص.

وينطوي مفهوم المخاطر أيضاً على أنها احتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير مخططة لها كما يمكن تعريفها بأنها عدم التأكد من حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة وعليه، فإن القاسم المشترك لتسمية المخاطر هو حالة عدم اليقين وعدم معرفة المحصلة النهائية لأعمال المؤسسة المالية. (فلاح، 2018: 20)

سابعاً : أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية

تعمل المصارف التجارية بصورة عامة في ظل بيئة أعمال معقدة و متغيرة ، سمتها الأساسية هي ارتفاع درجة المخاطرة والمنافسة الشديدة والأزمات المالية، اذ شهدت البيئة المصرفية في الفترة الأخيرة العديد من المتغيرات العالمية المعاصرة ومن أهمها تحرير تجارة الخدمات والتقدم التكنولوجي ، لذلك و بسبب هذه التغيرات فقد كان من الضروري التركيز على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف التجارية وكيفية إدارة هذه المخاطر والوسائل التي يمكن اتخاذها للحد من تلك المخاطر لغرض تدعيم الأداء المالي، وتتمثل مهام إدارة المخاطر في التأكد من صحة المعلومات و البيانات وذلك للمساعدة في إعداد تقارير المخاطر بشكل مستمر ومنتظم . إن دور إدارة المخاطر في المصارف يكون في دراسة مخاطر العمليات المصرفية المختلفة و ابداء الراي في كونها من ضمن الحد المسموح به أم لا، وحيث أن المصارف تستثمر أموالها في ظل وجود العديد من المخاطر فان ذلك يستلزم ضرورة اتباع أفضل استراتيجية ممكنة لإدارة المخاطر اللازمة و التعامل معها بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن. لذا فقد أصبح من الضروري مراقبة المخاطر بصورة عامة واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على ألاثار السلبية التي قد تنتج عنها. و من اهم انواع المخاطر المالية هي : (نجيب، 2021 : 303) .

1- المخاطر المالية : و تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الاصول و الخصوم المتعلقة بالمصارف , وان هذا النوع من المخاطر يتطلب اشراف و رقابة بصورة مستمرة من قبل إدارة

المصرف و حسب حركة السوق و الاسعار و العمولات و الاوضاع الاقتصادية ، و تحقق المصارف عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة ,و من أهم أنواع المخاطر المالية هي:

أ- المخاطر الائتمانية : تعّد عمليات منح القروض واحدة من اهم الانشطة الرئيسية للمصارف ، و الائتمان في الاصل هو عملية تاجيل السداد الى اجل معين في المستقبل و في العادة لا يقوم المصرف بمنح مبلغ القرض الى المقترض الا اذا كان واثقاً من قدرة المقترض على السداد و في حالة عدم قدرة المقترض على دفع مبلغ القرض ضمن التوقيتات المحددة له من قبل المصرف فان ذلك سيعرض المصارف الى المخاطر الائتمانية المختلفة (العلي :2012، 159) .

و من أهم أنواع المخاطر الائتمانية هي :

- مخاطر عدم السداد: و هي عدم مقدرة المدين على تسديد التزاماته لدى المصرف بالكامل أو في الوقت المحدد .

- مخاطر التسوية : و هي تلك المخاطر التي تنشأ من عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية و الاصول المالية عند استحقاقها .

- مخاطرالسيولة : و تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها و الذي قد يؤدي الى حدوث ظاهرة العسر المالي التي قد تؤدي إلى إفلاس المصرف مما يؤثر على سمعة و ربحية المصرف ,

- مخاطر رأس المال: يعد رأس المال مصدراً دائماً و مهماً فهو مصدر تمويل رئيسي لاستيعاب الخسائر المحتملة ,و ان مخاطر رأس المال تنشا كنتيجة لعدم كفاية رأس المال في حماية مصالح كافة الاطراف المتعاملة مع المصرف من مودعين و مقترضين و مستثمرين .

- مخاطر تقلبات أسعار الصرف : و تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الاجنبية , و حدوث تخلخل في أسعار العملات و التي يكون لها تأثير على الاصول و الالتزامات المسعرة بالعملات الاجنبية ,و تزداد هذه المخاطر عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العمالات الاجنبية عندما تختلف مبالغ الاصول عن مبالغ الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة ,فان أي تغير في معدلات الصرف تكون نتيجته اما ربح أو خسارة .

- مخاطر التضخم : و هي المخاطر التي تنتج بسبب الارتفاع العام في الاسعار, و ما يرافق ذلك من انخفاض في القوة الشرائية للعملة.

- مخاطر السمعة : مخاطر السمعة تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف و الذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة الاخرى و يكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو المصرف كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة و الدقة و الجودة المطلوبة ,أو بسبب ضعف أنظمة الامان لدى المصرف و الذي قد يؤدي بالنهاية الى زعزعة الثقة بالمصرف . (عاشور و صدوق :2016، 27-28)

2- مخاطر التشغيل: و تعنى عمليات التشغيل اليومية للبنك، وتعتبر هذه المخاطر بمثابة الضيف الجديد الذي قدمه اتفاق بازل 2 إلى المصارف. ففي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي أصبحت هذه المخاطر تستحوذ على اهتمام كبير ، خصوصا بعد أن تسببت بخسائر مباشرة وغير مباشرة لعدد من المصارف، الأمر الذي جعلها تكتسب أهمية كبيرة وعلى نحو متسارع من قبل الهيئات الدولية والبنوك والمؤسسات المالية الدولية واصبحت فيما بعد كياناً مستقلاً إلى جانب المخاطر المالية، و تنشا المخاطر التشغيلية من احتمالات التغيرات غير المتوقعة في المجالات والعناصر المرتبطة بالتشغيل، كالأخطاء المرتبطة بالموارد البشرية وأخطاء ومخاطر التكنولوجيا والمتعلقة بأمن المعلومات وخصوصيتها وسلامتها، وكذلك المخاطر المرتبطة بالحوادث كالحرائق والزلازل والتخريب، وايضا المخاطر المرتبطة بالإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة. ويندرج في إطار هذه المخاطر عدة أنواع من المخاطر منها (مخاطرالاحتيال ، مخاطر العنصر البشري، مخاطر تعطل الأنظمة ،مخاطر الأصول المادية و المخاطر القانونية) .(فلاح ،2016 :24).

3. مخاطر السوق : و هي المخاطر المتوقع حدوثها بسبب الظروف العامة والتي تنشأ نتيجة للتقلبات في اسعار الصرف و الفائدة و كذلك اسعار الاوراق المالية . و كالاتي : (البرزنجي ،2018 : 46)

أ. المخاطر الناتجة من اسعار الفائدة : و تنشأ بسبب ارتفاع معدلات الفائدة مع بقاء معدلات فائدة المصرف على الاستثمارات ، فتقوم المصارف بمواجهة هذا الخطر لانها تعّد الوسيط المالي الذي يحصل على الاموال من المودعين و يقوم بمنحها الى المستثمرين باسعار اخرى تكون عادة اعلى من الاولى ، لذلك فان حدوث تغيرات في اسعار الفائدة يعود بالضرر على المصرف و ارباحه .

ب. مخاطر اسعار الصرف : و هذه المخاطر يواجهها المصرف نتيجة للتغيرات التي تطرأ على اسعار صرف العملات لدى قيامه بعملية تبادل النقد الاجنبي و التي قد تعرضه لخسائر كبيرة بسبب تقلبات اسعار صرف العملات.

ج.مخاطر اسعار الاوراق المالية : و تنشأ نتيجة انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات المصرف بقيمة اقل من قيمتها الدفترية ، و بسبب هذا الانخفاض يتعرض المصرف لخسائر في الاسهم و السندات

ثامناً : موارد البنوك التجارية : تعتبر موارد البنك التجاري التزامات اتجاه الغير . ويمكن التعرف على موارد البنك التجاري واستخداماته لهذه الموارد عن طريق دراسة عناصر الخصوم والأصول في ميزانيته والتي عن طريقها يمكن التعرف على مركزه المالي ، كما يمكن تحديد حجم النشاط الذي يقوم به البنك. اما موارد و استخدامات المصرف فهي :

1- الموارد الذاتية / وتمثل التزامات المصرف من قبل أصحابه تجاه الغير وتشمل مايأتي :

أ- رأس المال: وهو ما يدفعه المساهمون من أموال و يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه ، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة قليلة من إجمالي الخصوم، ومع ذلك فهو يُعّد مؤشراً لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية

ب- الاحتياطات: وهي مبالغ تكونت على مرالزمان وتكون تحت تصرف البنك في أي وقت ومصدرها المبالغ المتقطعة من الأرباح، وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال . وتكون الاحتياطات على نوعين هما الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الخاص

ج- الأرباح غير الموزعة: وهي تلك المبالغ التي يعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث انه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف

2_الموارد غير الذاتية: وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها المصرف من غير المساهمين، وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده وتشمل ما يأتي :

أ-الودائع: و هي المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصرف، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الودائع.(خلاف :٢٠١٥، ٣٢)

- الودائع الجارية

- الودائع لأجل

- ودائع بإخطار

- ودائع التوفير

- الحسابات المدينة للبنوك الأخرى

تاسعاً : المتغيرات المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

في سبيل تحقيق هدف الربحية فان المصارف التجارية تواجه عدد من العوامل و التي تؤثر بصورة مختلفة على تحقيق الربحية ، و قد تكون هذه العوامل داخلية و تكون خاصة بالمصرف مثل حقوق الملكية و السيولة و الموجودات او قد تكون خارجية و هي تتعلق بالبيئة السياسية و الاقتصادية و التشريعية ،

1. العوامل الخارجية :

أ. البيئة الاقتصادية و السياسية : حيث تتاثر ربحية المصارف بمدى استقرار البيئة السياسية و الاقتصادية للبلد حيث ينعكس عدم الاستقرار على اجمالي موجودات و مطلوبات المصرف و هذا يؤثر بصورة واضحة في توزيع موارد المصرف المختلفة على الاستخدامات المختلفة مما يؤثر بالتالي على ربحيتها .

ب. التشريعات القانونية : تؤثر التشريعات القانونية بدرجة كبيرة على اداء المصارف التجارية فتخضع المصارف للضوابط المصرفية الصادرة من الجهات الرقابية و التي تهدف الى ضبط

الاداء المصرفي من اجل الحماية والمحافظة على سلامة اموال المودعين ، و هذا الامر قد يترتب عليه التزامات اخرى اضافية على المصارف مما قد يؤدي الى الحد من حركة و حجم التسهيلات التي يقدمها المصرف من اجل المحافظة على قدر كافٍ من السيولة . (ابو زعيتر 2006: 93)

ج. السياسة النقدية .

د. الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي .

و. المنافسة .

ي . اسعار الفائدة .

2. العوامل الداخلية : و تتمثل في الاتي :

أ. هيكل الودائع

ب. توظيف الموارد

ج. ارباح و خسارة الاوراق المالية و القروض .

د. عمر المصرف و عدد موظفيه

عاشراً : مؤشرات الربحية

ان تحقيق الربحية هي احد الاهداف الرئيسة للمصارف التجارية ، و الذي تسعى المصارف دائما في سبيل تحقيقها ، و السبيل في تحقيق هذا الهدف هو قيام المصرف بتوظيف الاموال التي حصل عليها للحصول على عوائد مناسبة تتناسب و حجم المخاطرة التي يتعرض لها المصرف لدى استثماره للاموال ، و قد يحصل المصرف على الارباح عن طريق الاستثمارات او القروض (منح القروض) و بالعموم فان المصارف ستزداد ارباحها كلما سعت في تعظيم ايراداتها و تقليل نفقاتها (جميل و سعيد 2006 : 122) . كما ان الربحية تمثل النتيجة النهائية لعدد من القرارات و السياسات التي تقوم المصارف باتخاذها في سبيل تحقيقها لأنها الغاية الاساسية لكل مصرف او مشروع (نبيلة 2014 : 6) .

اي ان الربح هو الفرق ما بين الايرادات و التكاليف (بلحاج 2017 : 7)

و من اهم نسب الربحية في المصارف التجارية هي : (ross :2013 ,167)

1. نسبة توزيع الارباح = المقسوم النقدي للسهم / ربحية السهم

و هي نسبة مهمة للمستثمر في معرفة الارباح التي سيتم توزيعها مستقبلا ، و عندما تكون النسبة عالية يدل ذلك على مؤشر ايجابي للقيمة السوقية للسهم و اذا كانت النسبة منخفضة فان ذلك يعكس فرص نمو الشركة

2. هامش صافي الدخل = صافي الدخل / المبيعات.

و تعبر عن النسبة المئوية من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف و تتحدد بتقسيم صافي الدخل على المبيعات

3. العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات .

و يقيس الكفاءة الكلية للادارة في تحقيق الارباح و ان ارتفاع هذا المؤشر يكون دليل على كفاءة سياسة الادارة

4. العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

وفيه يتم قياس معدل العائد المتحقق من استثمار اموال المالكين و يكشف عن اداء الادارة ، لذا فان ارتفاع معدل العائد يكون دليل على كفاءة الادارة

وقد تم الاعتماد على المؤشرين الثالث و الرابع في هذه الدراسة

الفصل الثالث

الجانب العملي للبحث

الفصل الثالث: الجانب العملي للبحث

تمهيد:

تعد نسب القروض المتعثرة من اهم مؤشرات الملاءة المالية في المصارف ، فيتم تحديد الخصائص المتعلقة بجودة الاداء و يمكن ان تؤثر نسب القروض المتعثرة بصورة سلبية ليس على المصرف و حسب و انما قد يؤثر على الاقتصاد العام للبلد و يرجع ذلك بسبب ان هناك احتمالية في تقصير المصرف عن تقديم التسهيلات الائتمانية لمقترضين اخرين ، و في هذا الفصل سيتم عرض ثلاثة مباحث تدرس مجتمع و عينة البحث و المؤشرات المالية التي تم استخدامها في حساب متغيرات البحث ثم التحليل المالي لهذه المتغيرات في المصارف التجارية التي تم اختيارها كعينة للبحث وبعدها سيتم التطرق الى التحليل الاحصائي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وذلك لبيان مدى صحة الفرضيات من عدمها , لذا سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث سيتم تفصيلها كالاتي :

المبحث الأول: و يتضمن التعريف بمجتمع وعينة البحث و كذلك والمؤشرات المالية التي تم استخدامها فيه.

المبحث الثاني: و يتضمن عرض لنتائج التحليل المالي لعينة البحث .

المبحث الثالث: و يتضمن إختبار لفرضيات البحث.

الفصل الثالث: المبحث الأول: مجتمع البحث وعينته

في هذا المبحث سيتم التعرف على المصارف التجارية والتي تمثل عينة ومجتمع البحث, واسباب إختيار هذه المصارف , و كذلك سيتم التطرق الى المؤشرات المالية التي استخدمت في البحث، إذ تم تقسيم المبحث الى :

المحور الأول: مجتمع وعينة البحث.

المحور الثاني: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل متغيرات البحث.

المحور الأول: مجتمع وعينة البحث

أولا : نبذة مختصرة عن مجتمع البحث والمتمثل بالمصارف التجارية.

تؤدي المصارف دوراً مهماً و رئيساً في توفير الموارد المالية و الخدمات المصرفية لمتطلبات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية اضافة الى دورها المهم في توفير السيولة للافراد و المؤسسات ، و قد نجد انه من النادر ان لا يتعامل المصرف بالاموال و السندات و الاصول ، و بصورة عامة يمكن القول ان طبيعة المصرف تملي عليه وظيفة تجميع الودائع و استثمارها و منح الائتمان . و تسعى المصارف التجارية كما هو معروف الى تحقيق اهدافها المتمثلة بالسيولة و الامان و الربحية ، و تعتبر الربحية هي المعيار الاساسي لكفاءة الادارة عبر حجم الارباح التي تحققها ، و عادة ما تواجه الادارة مخاطر متعددة في سبيل تحقيق الارباح و لعل ابرز المخاطر التي يتعرض لها المصرف هي مخاطر عدم التسديد للقروض التي يمنحها للافراد و الشركات , ومن هذا المنطلق تناول هذا البحث موضوع في غاية الاهمية تمثل بادارة تحصيل الديون المتعثرة و دورها في ربحية المصارف التجارية .

يمثل مجتمع البحث المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (25) خمسة و عشرون مصرف حيث تم إختيار عينة مكونة من (5) خمسة مصارف تجارية من ضمن مجتمع البحث , وقد تم إختيارها كعينة للبحث لسببين :

- الاول هو توافر البيانات المطلوبة المتمثلة بقائمة المركز المالي, و الكشوفات المالية الاخرى اذ تم استخراج البيانات التفصيلية المطلوبة منها .

- و الاخر هو أن المصارف المختارة جميعها مستمرة في مزاولة اعمالها, وطوال مدة البحث .

ثانيا : نبذة مختصرة عن المصارف التجارية المختارة كعينة للبحث:

1.مصرف اشور

تأسس مَصرِف آشور الدولي للإستثمار في عام 2005 كشركة مُساهمة خاصة ضمن القِطاع الخاص, و هو أول مصرف استثماري متكامل الخدمات، يعمل على تقديم حُزمة متكاملة من الخدمات المصرفيّة للمؤسسات التجاريّة , و الأفراد في العراق, و نظراً لنمو أعمال المصرف و النجاح الذي حققه، فقد تم رفع رأسمال المصرف تباعا ليصل في العام 2014 إلى 250 مليار دينار عراقي .و بالاعتماد على شبكة المراسلين ، يقدِّم مَصرِف آشور الدولي للإستثمار خدمات مميزة ليس للأفراد و الشركات التجارية العراقيّة فحسب، و إنما يتعداه ليشمل الأفراد و الشركات التجاريّة الإقليميّة و العالميّة. و ذلك عن طريق الانفتاح على اقتصاديات العالم بوساطة تسهيل الحوالات الداخليّة , و الخارجيّة، و توافر سقوف للاعتمادات، و دعم خدمات التمويل التجاري.و يُمارس المصرف أعمَاله عن طريق نظامٍ مَصرفيٍّ أساسي متطور لدعم نموه و خدمة زبائنه، و يقدم المصرف خدماته عن طريق أنظمة مصرفية عالمية حديثة.و يمتلك مَصرِف آشور الدولي للإستثمار شبكة من عشرة فروع تغطي اغلب المحافظات العراقية و منتشرة في كل من بغداد و يتواجد بها ثلاث فروع، و اربيل و يتواجد بها فرعين، فضلا عن إلى فرع واحد في كل من البصرة, و تكريت , و كربلاء , و الموصل , و السليمانية. و ادناه جدول خاص بالبيانات المالية الخاصة بالمصرف و التي تم اعدادها بالاعتماد بيانات سوق العراق للاوراق المالية .

www.ashurbank.iq

جدول (1)

البيانات المالية الخاصة بمصرف اشور للمدة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي القروض	17,683,219,000	10,398,056,000	5,624,080,000	9,278,244,000	25,108,093,000
الديون المتعثرة	56,059,551,000	52,322,196,000	18,977,875,000	19,430,606,000	4,432,541,000
صافي الربح بعد الضريبة	14,741,576,000	13,498,180,000	4,735,286,000	4,658,618,000	14,827,792,000
اجمالي الاصول	382,770,655,000	375,795,746,000	467,479,690,000	415,992,208,000	473,954,153,000
حقوق الملكية	252,640,494,000	266,126,256,000	268,408,554,000	258,681,376,000	273,563,676,000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية

2 .مصرف المنصور

أُسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع بالكامل قدره (55) مليار دينار عراقي, ثم تنامى حتى بلغ في عام 2013 (250) مليار دينار عراقي . وتم تأسيسه بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/27520 في 2005/9/13 والصادرة عن وزارة التجارة/ دائرة تسجيل الشركات, تحت اسم شركة مصرف المنصور للاستثمار شركة مساهمة خاصة و بعد ان حصلت موافقة البنك المركزي باشر المصرف عمله بتقديم خدماته المصرفية للجمهور بتاريخ 2006/4/17 من فرعه الرئيس في بغداد ثم توسع ليشمل عددا من محافظات العراق , وحصل المصرف ايضا على موافقة البنك المركزي العراقي على التحويل الخارجي على اجازة ممارسة اعمال التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية .يمتلك المصرف عدة فروع إذ يقع الفرع الرئيس في العاصمة بغداد / كرادة خارج , ولديه فرع اخر في المنصور كذلك يمتلك (7) فروع في

المحافظات الاخرى . mbi.iq

و ادناه جدول خاص بالبيانات المالية الخاصة بالمصرف و التي تم اعدادها بالاعتماد بيانات سوق العراق للاوراق المالية .

جدول (2)

البيانات المالية الخاصة بمصرف المنصور للمدة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي القروض	114,534,680,946	116,742,879,142	110,730,540,929	109,127,024,624	102,671,658,627
الديون المتعثرة	7,172,993,972	6,151,746,744	4,783,916,144	61,000,250,584	96,546,530,126
صافي الربح بعد الضريبة	14,390,836,686	14,833,791,486	21,164,144,077	8,278,258,676	7,005,133,190
اجمالي الاصول	1,104,063,814,321	1,316,451,509,457	1,566,367,957,302	1,461,478,909,568	1,287,419,060,851
حقوق الملكية	287,534,465,298	290,096,763,451	297,286,553,972	279,661,254,738	286,554,793,106

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية

3. مصرف سومر التجاري

أُسس المصرف في 26 مارس 1999 براس مال اسمي مدفوع بالكامل وقدره (400) مليون دينار بعد موافقة البنك المركزي العراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م .ش/6913 في 1999/5/26 و عدّ مصرف سومر التجاري مصرفاً عراقياً مجازاً لممارسة الصيرفة في جمهورية العراق بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ص 1124/9/10 في 1999/11/4 وباشر نشاطه المصرفي بتاريخ 2000/1/3 . تنامى رأس مال المصرف حتى وصل (250) مليار دينار . يسعى المصرف لتوافر خدمات مصرفية تجارية ذات نوعية عالية للزبائن في قطاعي التجزئة والشركات تلبي حاجات الزبائن وتتواكب مع

المستجدات في الاسواق المالية والمصرفية العالمية المسموح بها وفق قانون الشركات التجارية وتعليمات البنك المركزي العراقي . وتغطي فروع مصرف سومر التجاري حالياً اغلب المناطق الجغرافية في العراق عن طريق شبكة فروعه, والبالغة (10) فروع منها (7) فروع في بغداد والفروع الثلاثة الأخرى في أربيل , والبصرة, والنجف. Sumerbank.iq

و فيما يأتي الجدول الخاص بالبيانات المالية الخاصة بالمصرف و التي تم اعدادها بالاعتماد بيانات سوق العراق للاوراق المالية .

جدول (3)

البيانات المالية الخاصة بمصرف سومرالتجاري للمدة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي القروض	108,062,232,000	94,838,407,000	78,931,479,000	76,837,037,000	46,027,988,000
الديون المتعثرة	1,180,979,000	1,243,829,000	1,625,431,000	1,511,681,000	1,275,205,000
صافي الربح بعد الضريبة	3,775,942,000	400,397,000	906,156,000	1,008,783,000	1,066,854,000
اجمالي الاصول	351,772,887,000	390,176,184,000	409,535,591,000	350,387,452,000	333,165,030,000
حقوق الملكية	267,139,192,000	267,513,283,000	268,424,123,000	269,467,762,000	262,925,705,000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية

4. مصرف بغداد

مصرف بغداد هو أول مصرف رُخّص له في العراق، اذ أنّه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992 واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولويّاته. وقد تأسّس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي. مارس مصرف بغداد وحتى 25 من أيلول لعام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوّع محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. كان عام 2005 لمصرف بغداد عام التحوّل، فامتلك كل من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً من رأس مال المصرف. في عام 2009، امتلك بنك برقان حصة الخليج المتحد ليصبح المالك الأكبر. وقد مكنت هذه المشاركة مصرف بغداد من تنويع الأعمال المصرفية العالمية عبر الإهتمام بالتقنية والخدمات التنافسية. و بفروعه ال36، يعتبرواحد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق.bank of Baghdad

و ادناه جدول خاص بالبيانات المالية الخاصة بالمصرف و التي تم اعدادها بالاعتماد بيانات سوق العراق للاوراق المالية .

جدول (4)

البيانات المالية الخاصة بمصرف بغداد للمدة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي القروض	195,066,079,000	169,579,208,000	16,195,472,600	149,602,718,000	141,639,918,000
الديون المتعثرة	73,000,000,000	71,000,000,000	156,936,687,000	162,868,100,000	176,518,317,000
صافي الربح بعد الضريبة	20,245,029,000	6,122,480,000	4,152,102,000	7,298,604,000	30,200,071,000
اجمالي الاصول	1,200,424,117,000	1,090,587,442,000	1,113,538,558,000	1,832,744,205,000	1,419,528,237,000
حقوق الملكية	282,821,705,000	266,271,162,000	266,742,720,000	273,641,424,000	278,435,852,000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية

5. مصرف الاقليم التجاري

بدأ مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل (المشار اليه فيما بعد مصرف الاقليم التجاري) بتقديم الخدمات المالية في اقليم كردستان العراق في شهر تموز عام 2001 وأسس بنجاح مركزه الرئيسي في أربيل في نهاية شهر ايلول عام 2003 وهو مرخص من قبل مصرف العراق المركزي (المشار اليه فيما بعد CBI) ويلتزم بقوانينه ، وهو مدرج في السوق المالية العراقية ، كونه أحد أكبر المصارف في العراق التي حققت ايرادات مذهلة ، وحافظت على سيولة مستقرة في السنوات الماضية فقد حافظ على مكانة قوية في السوق العراقية رغم تضخم اقتصاد البلد. مع اقامة المركز الرئيسي المتواجد في مدينة أربيل ، فان مصرف الاقليم التجاري لديه حاليا فروعا في المدن الرئيسية في العراق مثل بغداد والسليمانية ودهوك وكركوك ، لكن كجزء من مشروعنا التنموي ، فاننا نخطط للتوسع محليا لفتح فروع جديدة في مناطق العراق كافة ، مصرف الاقليم التجاري مرخص لتقديم مختلف الخدمات التجارية والاستثمارية لكل من الشركات والأفراد مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وخدمات التعاملات التجارية المصرفية عبر شبكة الانترنت والتمويل التجاري (خطابات الضمانات والاعتمادات المستندية) ، وتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وخدمات توطين رواتب المقيمين العاملين بالشركات والمعاملات التجارية الدولية عبر نظام السويفت لتنفيذ الدفعات الخارجية والداخلية عالميا بمختلف العملات بما فيها اليورو والدولار الأمريكي

و قد نجح مصرف الاقليم التجاري في زيادة حجم عمله واستحوذ مزيدا من الزبائن محليا وعالميا في مختلف القطاعات مثل النفط والغاز وكذلك مختلف االوسائل والمؤسسات غير الحكومية وذلك نتيجة تقديمه ممارسات مصرفية شاملة وكونه مصرف موثوق.يقدم مصرف الاقليم التجاري دائما التدريبات الضرورية والدورات الى هيئة موظفيه في جميع الفروع على أساس منتظم بهدف المحافظة على تقديم الخدمة الممتازة للزبائن على مدار 24 ساعة. lcdi.iq

وفيما يأتي الجدول الخاص بالبيانات المالية الخاصة بالمصرف و التي تم اعدادها بالاعتماد بيانات سوق العراق للاوراق المالية .

جدول (5)

البيانات المالية الخاصة بمصرف الاقليم التجاري للمدة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي القروض	210,258,489,006	172,683,632,499	126,369,237,968	70,436,541,413	42,405,490,940
الديون المتعثرة	34,190,862,828	34,629,934,311	47,631,204,403	47,414,195,315	58,682,656,600
صافي الربح بعد الضريبة	13,047,970,057	10,099,136,140	8,555,779,048	12,346,706,727	7,634,846,110
اجمالي الاصول	631,686,511,649	494,666,333,804	913,617,605,543	977,013,226,763	644,518,584,200
حقوق الملكية	259,293,009,026	269,392,145,166	277,947,924,214	290,786,914,620	298,421,760,730

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية

المحور الثاني

المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل متغيرات البحث

في البداية و قبل ان يتم بيان المؤشرات المالية التي تم استخدامها في تحليل متغيرات البحث, لابد من الاشارة الى البيانات المالية التي تم استخدامها في المؤشرات الخاصة بمتغيرات البحث , والتي تشمل الارصدة السنوية للحسابات المعتمدة في البحث , والتي تم استخراجها من التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث وتشمل الحسابات (اجمالي القروض والسلف, اجمالي الموجودات , حقوق الملكية , و ديون متأخرة التسديد و صافي الارباح), وقد تم ادراجها في خمسة جداول و لكل مصرف جدول يبين أرصدة هذه الحسابات, وللسنوات من 2016 ولغاية 2020

اولا : المؤشرات المستخدمة في احتساب ادارة التحصيل

نسبة الكفاءة التحصيلية

و يعبر هذا المؤشر عن المبالغ المستحقة التسديد للمصرف وذلك عن القروض التي يمنحها لجمهوره من المقترضين ولكن لم يتم تسديدها من قبلهم الى المصرف ، اما بخصوص نسبة تحصيل القروض المتاخرة التسديد فانه كلما زادت هذه النسبة فهذا يعني ان نسبة الديون المتعثرة مرتفعة وهذا يشير الى ضعف الكفاءة التحصيلية للقروض, والعكس صحيح كلما انخفضت فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة منخفض , وهو يشير الى قوة الكفاءة التحصيلية للديون في المصرف و يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية : (تقرير الاستقرار المالي2019 – البنك المركزي العراقي)

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{\text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}} \times 100$$

ثانيا : مؤشرات الربحية :

1.مؤشر العائد على الموجودات

وهو مؤشر يقيس مدى ربحية المصرف نسبة إلى إجمالي أصوله ، ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم احتساب العائد على الأصول بقسمة أرباح المصرف السنوية على إجمالي أصوله بالنسبة المئوية، و كلما زادت النسبة دل ذلك على كفاءة الادارة و بالتالي تحقيق الارباح و العكس صحيح و يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية :

صافي الارباح بعد الضريبة في نهاية المدة

معدل العائد على الموجودات = _____ * ١٠٠

اجمالي الاصول

(العامري ، 2013 : 77)

2.معدل العائد على حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية هو مقياس لقدرة ادارة المصرف على توليد الدخل من حقوق الملكية المتاحة لها ،. لذا فان عائد حقوق الملكية المرتفع يجب أن يعني حدسيًا ارتفاع أسعار الأسهم ، و يمكن معرفة نسبة العائد على حقوق الملكية عن طريق قسمة صافي الارباح على مجموع حقوق الملكية و كما في المعادلة الاتية :

صافي الارباح بعد الضريبة في نهاية المدة

معدل العائد على حقوق الملكية = _____ * 100

حقوق الملكية

(العامري ، 2013 : 77)

الفصل الثالث: المبحث الثاني: عرض نتائج التحليل المالي

يسعى هذا المبحث إلى عرض نتائج التحليل المالي للمؤشرات المالية وتحليلها و التي تم استخدامها للتعبير عن المتغيرات قيد البحث في المصارف التجارية عينة البحث ، وقد تم تقسيمه على محورين وكالآتي :

المحور الأول: تحليل المؤشرات الخاصة بادارة التحصيل .

المحور الثاني : تحليل المؤشرات الخاصة بالربحية .

المحور الأول : تحليل المؤشرات الخاصة بادارة التحصيل.

يسعى هذا المطلب الى تحليل المؤشرات الخاصة بادارة اتحصيل الديون المتعثرة للمصارف التجارية عينة البحث , وفي ضوء مدة البحث وكالآتي :

اولاً : تحليل المؤشرات الخاصة بادارة تحصيل الديون المتعثرة

تحليل نسبة تحصيل القروض المتأخرة و تمثل مجموع المبالغ المتأخرة التسديد في نهاية المدة الى إجمالي القروض في نهاية المدة و هي تتمثل بالمبالغ المتأخرة للقروض , والتسهيلات التي يمنحها المصرف , و لم يتم تسديدها كليا أو جزئياً من قبل المقترضين الى مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح في مدة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة مالية إذ انه كلما زادت هذه النسبة دلت على انه هناك استحقاقات لأقساط القروض لم تسدد بعد , وبنسب متفاوتة , وايضا يبين ارتفاع هذه النسبة بأن كفاية التحصيل للديون المتعثرة منخفضة في المصرف.

و يبين الجدول أدناه نتائج تحليل نسبة تحصيل القروض المتأخرة للمصارف التجارية عينة البحث, وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين الجدول ايضا المعدل العام للسنوات المعتمدة لكل مصرف في البحث. كما يظهر كذلك المعدل العام, لكل المصارف ولكل سنوات البحث والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد للموازنة بين المصارف عينة البحث وكالاتي :

جدول (6)

نتائج تحليل نسبة تحصيل القروض المتعثرةللمصارف التجارية عينة البحث

اسم المصرف	2016	2017	2018	2019	2020	المعدل العام للسنوات
المنصور	0.063	0.053	0.043	0.559	0.940	0.332
بغداد	0.3742	0.4187	9.6902	1.0887	1.2462	2.564
اشور	3.1702	5.0319	3.3744	2.0942	0.1765	2.769
سومر	0.0109	0.0131	0.0206	0.0197	0.0277	0.018
الاقليم التجاري	0.1626	0.2005	0.3769	0.6731	1.3838	0.559

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج Excel2010

وقد بينت نتائج التحليل المالي لنسبة ادارة التحصيل ان مصرف اشور قد حقق النسبة الاكبر للسنوات 2016 – 2017 فيما حقق مصرف بغداد اعلى نسبة لسنة 2018 ، اما سنة 2019 فقد كانت النسبة الاكبر فيه لمصرف اشور ايضاً ، اما مصرف الاقليم التجاري فقد حقق النسبة الاعلى لسنة 2020 . اما النسب الاقل فقد كانت لمصرف سومر لسنوات البحث من 2016 – 2020 . اما المعدل العام لسنوات البحث المعتمدة فقد حقق مصرف اشور النسبة الاكبر بين المصارف و بلغت 2.7% ، في حين حقق مصرف سومر النسبة الاقل بين المصارف عينة البحث و قد كانت نسبته 1% فقط . و كما موضح في الرسم البياني ادناه

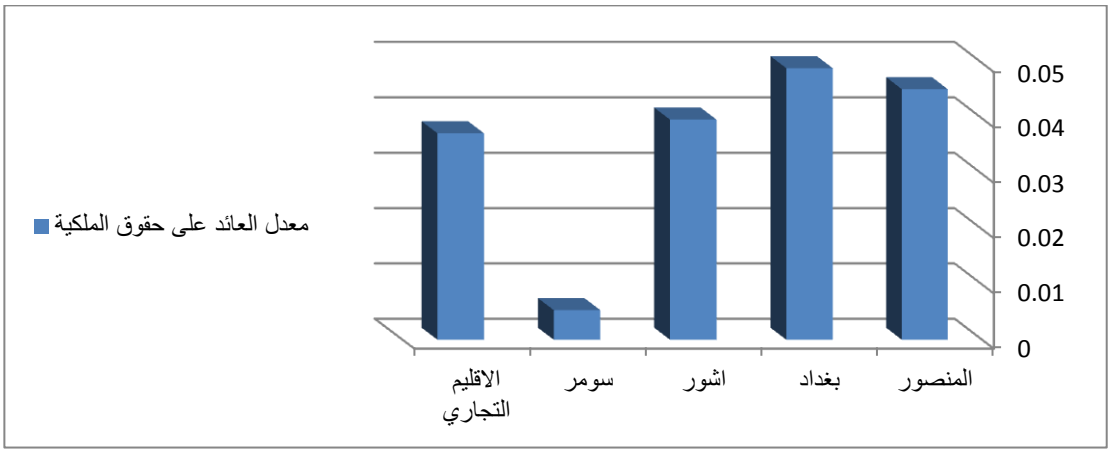

الشكل (3) معدل الكفاءة التحصيلية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج microsoft Excel

المحور الثاني : تحليل المؤشرات الخاصة بالربحية

يسعى هذا المحور الى تحليل المؤشرات الخاصة بالربحية للمصارف التجارية عينة البحث , وفي مدة البحث وكالآتي :

1. تحليل نسبة العائد على الاصول : و تمثل هذه النسبة صافي الارباح التي تحققها المصارف عينة البحث الى اجمالي الاصول او مجموع الموجودات في نهاية السنة المالية ، و كلما زادت هذه النسبة فان ذلك يشير الى كفاءة الادارة في تحقيق الارباح و العكس صحيح .

و يبين الجدول ادناه نتائج تحليل نسبة العائد على الاصول للمصارف التجارية عينة البحث, وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين الجدول ايضا المعدل العام للسنوات المعتمدة لكل مصرف في البحث. كما يظهر كذلك المعدل العام, لكل المصارف ولكل سنوات البحث والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد للموازنة بين المصارف عينة البحث وكالاتي :

جدول (7)

نتائج تحليل نسبة العائد على الاصول للمصارف التجارية عينة البحث

اسم المصرف	2016	2017	2018	2019	2020	المعدل العام للسنوات
المنصور	0.013	0.011	0.014	0.006	0.005	0.0098
بغداد	0.017	0.006	0.004	0.004	0.021	0.0103
اشور	0.039	0.036	0.010	0.011	0.031	0.0254
سومر	0.011	0.013	0.021	0.020	0.028	0.0184
الاقليم التجاري	0.021	0.020	0.009	0.013	0.012	0.0150

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج 2010Excel

وقد بينت نتائج التحليل المالي لنسبة العائد على الاصول ان مصرف اشور قد حقق النسبة الاكبر للسنوات 2016 – 2017 فيما حقق مصرف سومر اعلى نسبة لسنة 2018 -2019 اما سنة 2020 فقد كانت النسبة الاكبر فيه لمصرف اشور ايضاً . اما النسب الاقل فقد كانت لمصرف سومر لسنة 2016 و مصرف بغداد لسنتي 2017 - 2018 ، اما سنة 2020 فقد كانت النسبة الاقل لمصرف المنصور اما المعدل العام لسنوات البحث المعتمدة فقد حقق مصرف اشور النسبة الاكبر بين المصارف و بلغت 2% ، في حين حقق مصرف المنصور النسبة الاقل بين المصارف عينة البحث و قد كانت نسبته اقل من 1% . و كما موضح في الرسم البياني ادناه :

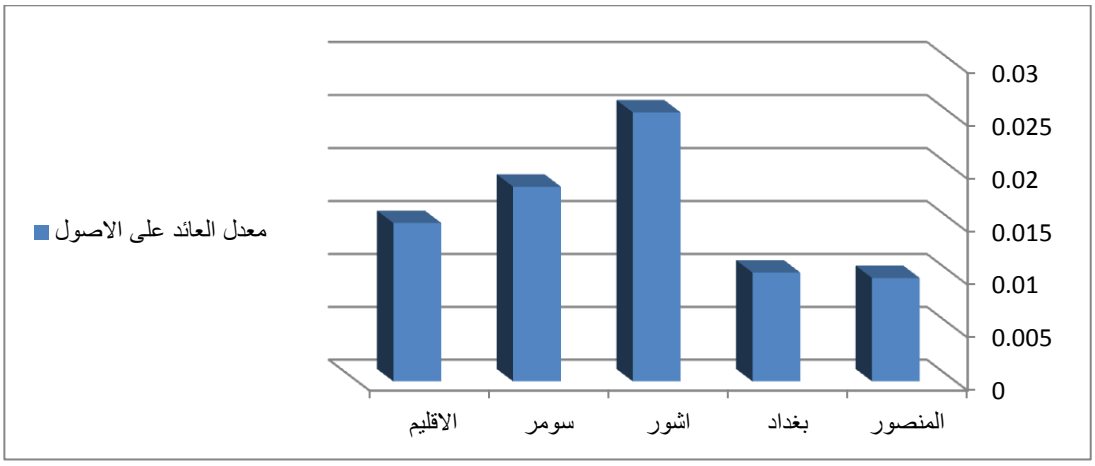

الشكل (4) معدل العائد على الاصول

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج microsoft Excel

2.تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية : و تمثل هذه النسبة صافي الارباح التي تحققها المصارف عينة البحث الى اجمالي حقوق المساهمين او حقوق الملكية في نهاية السنة المالية ، و كلما زادت هذه النسبة فان ذلك يشير الى كفاءة الادارة في تحقيق الارباح و العكس صحيح .

و يبين الجدول ادناه نتائج تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية عينة البحث, وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين الجدول ايضا المعدل العام للسنوات المعتمدة لكل مصرف في البحث. كما يظهر كذلك المعدل العام لكل المصارف ولكل سنوات البحث والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد للموازنة بين المصارف عينة البحث وكالاتي :

جدول (8)

نتائج تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية عينة البحث

المصارف	2016	2017	2018	2019	2020	المعدل
المنصور	0.050	0.050	0.071	0.030	0.024	0.0453
بغداد	0.072	0.023	0.016	0.027	0.108	0.0491
اشور	0.058	0.051	0.018	0.018	0.054	0.0398
سومر	0.014	0.001	0.003	0.004	0.004	0.0054
الاقليم	0.050	0.037	0.031	0.042	0.026	0.0373

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج Excel2010

وقد بينت نتائج التحليل المالي لنسبة العائد على حقوق الملكية ان مصرف بغداد قد حقق النسبة الاكبر لسنة 2016 ، بينما حقق مصرف اشور النسبة الاعلى لسنة 2017 فيما حقق مصرف المنصور اعلى نسبة لسنة 2018 ، اما 2019 فقد حقق فيها مصرف الاقليم التجاري النسبة الاكبر ، و في سنة 2020 فقد كانت النسبة الاكبر فيه لمصرف بغداد ايضاً . اما النسب الاقل فقد كانت لمصرف سومر للسنوات من 2016 و لغاية سنة 2020 . اما المعدل العام لسنوات البحث المعتمدة فقد حقق مصرف بغداد النسبة الاكبر بين المصارف و بلغت هذه النسبة 4% ، في حين كانت النسبة الاقل بين المصارف عينة البحث لمصرف سومر و قد كانت نسبته اقل من 1% . و كما موضح في الرسم البياني ادناه :

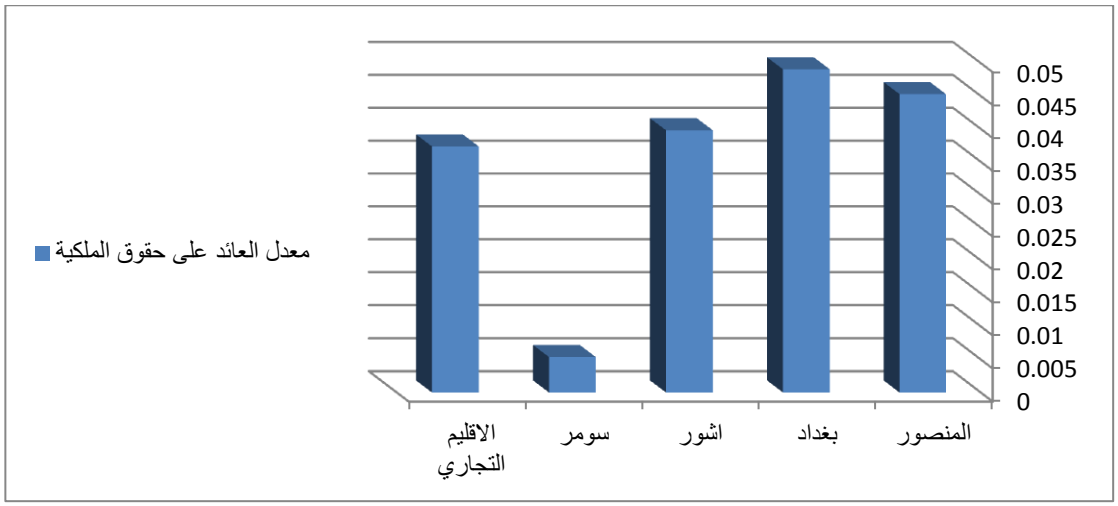

الشكل (5) معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج microsoft Excel

الفصل الثالث: المبحث الثالث: إختبار و تحليل علاقات الارتباط و التاثير بين متغيرات الدراسة

يتضمن هذا المبحث التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث بالطرق الاحصائية, ومحاولة التوصل الى ما تم افتراضه في منهجية البحث, و من ثم إختبار هذه الفرضيات ,وبيان مدى قبولها من عدمه. و قد شمل البحث متغيرين هما ادارة التحصيل و الربحية , فكانت ادارة التحصيل هي المتغير المستقل الاول, بينما كانت الربحية هي المتغير التابع ,إذ تم اعتماد مؤشر واحد لقياس استراتيجية (كفاية) التحصيل, وهي (كفاءة التحصيل), فيما تم اعتماد مؤشرين لقياس الربحية وهما مؤشر العائد على الموجودات و مؤشر العائد على حقوق الملكية ، وقد تم التحليل على المستوى التفصيلي لكل مصرف من المصارف عينة البحث على حدة . وذلك عن طريق الاعتماد على المقاييس والاساليب الإحصائية , حيث تم أستخدام معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) ومعامل الارتباط البسيط (Pearson) (R) لتحديد العلاقة بين متغيرات البحث وذلك بأستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) . وقد تم تقسيم المبحث على محورين , و كما ياتي :

اولا: التحليل الاحصائي لعلاقة الارتباط بين مؤشرات (الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على الموجودات), و (الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على حقوق الملكية) للمصارف عينة البحث بأستخدام معامل الارتباط البسيط.

ثانيا: التحليل الاحصائي لعلاقة الأثر لمؤشرات (الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على الموجودات) وكذلك (الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على حقوق الملكية) و ذلك باستخدام معامل الانحدار الخطي البسيط.

الفصل الثالث: المبحث الثالث: إختبار و تحليل علاقات الارتباط و التاثير بين متغيرات الدراسة

التحليل الاحصائي لعلاقة الارتباط بين مؤشرات (الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على الموجودات) و (الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على حقوق الملكية) للمصارف عينة البحث .

إن الغرض من تحليل الارتباط هو قياس العلاقة بين متغيرات البحث , واتجاهها , وقوة هذه العلاقة وبأستخدام معامل الارتباط البسيط (Pearson) (R) كمقياس احصائي لتحديد العلاقة, بين مؤشر الكفاءة التحصيلية و مؤشر معدل العائد على الموجودات و كذلك تحديد العلاقة بين مؤشر الكفاءة التحصيلية و مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية .

الفرضية الاولى :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ادارة التحصيل (X) و معدل العائد على الموجودات (1Y) للمصارف التجارية المختارة كعينة للبحث.

و لإختبار الفرضية في اعلاه فقد تم استخدام معامل الارتباط البسيط (Pearson) وبالرجوع الى الجدول الموضح في ادناه (جدول 9) يتبين لنا ان هناك علاقة ارتباط بين مؤشر ادارة التحصيل و مؤشر العائد على الموجودات للمصارف المختارة كعينة للبحث و كما موضح في ادناه :

جدول (9)

العلاقة بين مؤشر ادارة التحصيل و معدل العائد على الموجودات

المصارف	R	Sig	القرار
المنصور	-0.936	0.019	معنوي
بغداد	-0.430	0.470	غير معنوي
اشور	0.154	0.805	غير معنوي
سومر	1.000**	0	معنوي
الاقليم التجاري	-0.548	0.339	غير معنوي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss)

و يتضح من خلال الجدول اعلاه ان العلاقة بين موشر الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على الموجودات تختلف من مصرف لاخر ، اذ اظهرت النتائج ان مصرف سومر قد حقق افضل علاقة من بين المصارف عينة البحث اذ بلغ معامل الارتباط 1 و كانت الدلالة الاحصائية 0 و هذا اقل من 5% (مستوى الدلالة المعتمد) و يدل ذلك على ان هناك علاقة طردية قوية بين المؤشرين (الكفاءة التحصيلية و العائد على الموجودات) ، يليه مصرف المنصور الذي حقق معامل ارتباط بلغ -0.936 بدلالة احصائية 1% و بذلك

تدل على وجود علاقة طردية قوية بين المؤشرين (الكفاءة التحصيلية و العائد على الموجودات) ،و بذلك نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين المؤشرين في مصرفي سومر و المنصور اما المصارف الاخرى (عينة البحث) الاقليم التجاري ، بغداد و اشور فقد كانت الدلالة الاحصائية اعلى من 5% ، و بذلك نرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية العدم و التي تنص على انه لايوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشري الكفاءة التحصيلية و العائد على الموجودات .

الفرضية الثانية :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ادارة التحصيل (X) و معدل العائد على حقوق الملكية (2Y) للمصارف التجارية المختارة كعينة للبحث .

و لإختبار الفرضية في اعلاه فقد تم استخدام معامل الارتباط البسيط (Pearson) وبالرجوع الى الجدول الموضح في ادناه (جدول رقم .. يتبين لنا ان هناك علاقة ارتباط بين مؤشر ادارة التحصيل و مؤشر العائد حقوق الملكية للمصارف المختارة كعينة للبحث و كما موضح في ادناه :

جدول (10)

العلاقة بين ادارة التحصيل ومعدل العائد على حقوق الملكية

المصارف	R	Sig	القرار
المنصور	-.881-*	0.048	معنوي
بغداد	-0.434	0.465	غير معنوي
اشور	-0.018	0.976	غير معنوي
سومر	-0.453	0.444	غير معنوي
الاقليم التجاري	-0.667	0.219	غير معنوي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss)

و يتضح عبر الجدول اعلاه ان العلاقة بين موشر الكفاءة التحصيلية و معدل العائد على حقوق الملكية تختلف من مصرف لاخر ، اذ اظهرت النتائج ان مصرف المنصور قد حقق افضل علاقة من بين المصارف عينة البحث اذ بلغ معامل الارتباط -.881- و كانت الدلالة الاحصائية 0.048 و هذا اقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة المعتمد) و يدل ذلك على ان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين المؤشرين (الكفاءة التحصيلية و العائد على حقوق الملكية) ، و بذلك نقبل بفرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة و التي تنص على وجود علاقة ارتباط قوية بين المؤشرين ، اما بخصوص المصارف الاخرى عينة البحث (الاقليم التجاري ، سومر ، بغداد و اشور) و التي كانت درجته المعنوية اعلى من ٠.٠٥ فنقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم و التي تنص على انه لايوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشري الكفاءة التحصيلية و العائد على حقوق الملكية .

الفرضية الثالثة:

يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين ادارة التحصيل و معدل العائد على الموجودات

جدول (11)

علاقة الاثر بين نسبة ادارة التحصيل و نسبة معدل العائد على الموجودات

اسم المصرف	A	B	R 2	F	sig
المنصور	0.013	-0.009	0.876	21.182	0.019
بغداد	0.013	-0.001	0.184	0.679	0.470[b]
اشور	0.022	0.001	0.024	0.073	0.805
سومر	0.000	1.023	1.000	6355.455	.000[b]
الاقليم التجاري	0.018	-.006-	0.300	1.287	0.339[b]

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss)

من الجدول اعلاه نلاحظ أن مصرف سومر قد حقق اعلى معامل تفسير و قد بلغت ١٠٠% من بين المصارف المختارة كعينة للبحث هذا يعني ان ادارة تحصيل الديون المتعثرة تفسر ما نسبته ١٠٠% من التغيرات في معدل العائد على الموجودات اما نسبة F فكانت موجبة و بدلالة احصائية اقل من 5 % ، اما مصرف المنصور فقد حقق معامل تاثير بنسبة 87% اما النسبة المتبقية و البالغة 13% فهي قد تشير الى وجود عوامل اخرى اثرت على نسبة التحصيل ، اما قيمة F فقد كانت موجبة و هذا يعني وجود علاقة تاثير معنوية و احصائية بين المؤشرين ، و بدلالة معنوية حيث كانت الـ (sig) معنوية اقل من 5% ، اما مصرف الاقليم التجاري فقد حقق معامل تاثير بنسبة 30% يليه مصرفي بغداد و اشور بنسب 18% و 2%

الفرضية الرابعة :

يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين ادارة التحصيل و معدل العائد على حقوق الملكية

جدول (12)

علاقة الاثر بين نسبة ادارة التحصيل و نسبة معدل العائد على حقوق الملكية

اسم المصرف	A	B	R 2	f	Sig
المنصور	0.059	-0.041	0.776	10.410	.048[b]
بغداد	0.06	-.004-	0.189	0.697	0.465[b]
اشور	0.04	0	0	0.001	0.976
سومر	0.012	-.345-	0.205	0.775	.444[b]
الاقليم التجاري	0.044	-.012-	0.445	2.401	.219[b]

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss)

من الجدول اعلاه نلاحظ ان مصرف المنصور قد حقق اعلى نسبة تحصيل من بين المصارف المختارة كعينة للبحث حيث بلغت هذه النسبة 77% من البيانات الكلية لمعدل العائد على حقوق الملكية اما النسبة المتبقية و البالغة 56% فقد ترجع الى عوامل اخرى اثرت على نسبة التحصيل ، و كانت نسبة F موجبة و بدلالة معنوية اقل من 5 % يليه مصرف الاقليم التجاري بنسبة44%

الفصل الرابع

الاستنتاجات

والتوصيات

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

قاد هذا البحث الى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بادارة اتحصيل الديون المتعثرة ودورها في ربحية المصارف التجارية و كالاتي :

1.ان الديون المتعثرة هي ظاهرة ليس بالامكان تجنبها ، ولكن من الممكن التقليل منها و التخفيف من آثارها و ذلك عبر متابعتها منذ البداية و محاولة وضع الحلول فور حدوثها.

2. ان حالات التعثر في تسديد القروض من الممكن أن تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان و مثال ذلك التقلبات الاقتصادية في الأسواق المحلية و العالمية .

3.إن التوسع في منح القروض من قبل المصارف وعدم الالتزام بالضوابط السليمة عند منحها يعد سبباً رئيسياً من اسباب تعثر الديون كما أن هناك مجموعة من الأسباب قسم منها متعلق بالمصرف و قسم اخر متعلق بالعميل .

4. تسعى ادارة المصارف و بصورة عامة الى تجنب المتابعة القانونية للعميل و سبب ذلك هو ان هذا الاجراء قد يؤدي إلى فقدان عملائه و ايضا يمكن ان يمس بسمعة المصرف ،و على الرغم من ذلك الا انه في بعض الحالات يجب عدم التهاون في اتباع الطرق القانونية خصوصا اذا لم يبدي العميل اي مرونة او بوادر للتجاوب مع مطاليب المصرف.

5. بيّنت نتائج التحليل المالي أن مصرف سومر قد حقق اقل نسبة في الكفاءة التحصيلية و قد بلغت 0.01 فيما حقق مصرف اشور النسبة الاعلى و كانت 2.07

6. بيّنت نتائج التحليل المالي أن مصرف المنصور قد حقق اقل نسبة عائد على الموجودات و بلغت 0.009 في حين حقق مصرف اشور النسبة الاعلى لذات المؤشر و بلغت 0.02

7.اوضحت نتائج التحليل المالي أن مصرف سومر قد حقق اقل نسبة عائد على حقوق الملكية و بلغت هذه النسبة 0.0054 في حين حقق مصرف بغداد النسبة الاعلى و بلغت 0.049

8. اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان علاقة الارتباط بين نسبة الكفاءة التحصيلية و نسبة معدل العائد على الموجودات كانت طردية و معنوية في مصرفي (سومر و المنصور) في حين كانت علاقة الارتباط عكسية و غير معنوية في المصارف (بغداد و اشور و الاقليم التجاري).

9.اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان علاقة الارتباط بين نسبة الكفاءة التحصيلية و نسبة معدل العائد على حقوق الملكية كانت طردية و معنوية في مصرف (المنصور) في حين كانت علاقة الارتباط عكسية و غير معنوية في المصارف (سومر و بغداد و اشور و الاقليم التجاري).

10.اوضحت نتائج التحليل الاحصائي للاثر بين نسبة الكفاءة التحصيلية و نسبة العائد على الموجودات وجود اثر طردي دال معنوياً و احصائياً بين هذين النسبتين في المصارف سومر و المنصور

ثانياً : توصيات الدراسة

بالاستناد الى ما جاء بالبحث من نتائج يوصي الباحث بالاتي :

1. تبقى القروض المتعثرة إحدى أهم مصادر الخطر التي يتعرض لها المصرف ، لذا فان على ادارة المصرف ايلائها اهمية كبيرة و محاولة الحد منها لان اثرهذه الديون سينعكس مباشرة علي أرباح المصرف و عليه سينعكس ايضا على سمعة المصرف في السوق .

2.العمل على توفير دراسة جدوى اقتصادية قبل الشروع بمنح الائتمان للمشاريع الكبيرة و ايلاء هذه الدراسات الاهمية الكبرى قبل منح القرض؛ اذ إن ذلك يساعد في التقليل من المخاطر المستقبلية للائتمان.

3. إنشاء ادارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تكون مهمتها خاصة بدراسة كافة جوانب االمنظمة المقترضة ، كأن تسعى ادارة المصرف الى تاسيس قسم خاص لادارة التحصيل يكون هدفها متابعة القروض المتعثرة و محاولة التقليل منها و معرفة كيفية استخدام القرض، و هل تم استخدامه للغرض الذي منح من اجله ام لا . و العمل على منح هذه الادارات صلاحيات خاصة في التعامل مع الديون المتعثرة مثل عقد الاتفاقيات مع العملاء و الذي قد يساعد في عملية التحصيل و الاسراع منها.

4.ان التعامل مع القروض المتعثرة يحتاج إلى وجود موظفين ذي خبرة واسعة بالامور القانونية و المصرفية و الادارية لذلك فان على المصارف العمل علي تعيين كوادر تمتلك خبرة واسعة في ها المجال وذلك من اجل حفظ حقوق المصرف و عليه حفظ حقوق عملائه و كذلك محاولة الحد من هذه القروض

5.لغرض مقابلة مخاطر القروض والحد من آثارها إلى أدنى حد ممكن، فانه يجب على المصرف أن يشرع بتكوين مخصصات لذلك، و كما اوصت لجنة بازل بان يكون هناك مخصصات كافية لمقابلة القروض المتعثرة

6.عند تعثر العميل في التسديد لا بد من تتبعه و العمل على توجيهه و ذلك لضمان عدم فقدان العميل من جهة وعدم تركه لوحده من جهة اخرى ، حيث من الممكن ان يتم تأجيل تاريخ استرجاع القرض في حالة ان هناك حاجة فعلية له، و خصوصا إذا تبين للمصرف بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن ارادة المقترض وليس لسوء إدارته لمشروعه الخاص .

7. استخدام التقنيات الحديثة (التكنلوجيا الحديثة) و نظام الاتمتة و الاستفادة من المعلومات المتبادلة بين المصارف بخصوص المقترضين ، و ايضا الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي و اتباع الضوابط السليمة عند منح القروض .

المصادر والمراجع

اولا: القران الكريم

ثانيا : المصادر العربية

1.الكتب

١. البرزنجي ،احمد محمد فهمي سعيد (2018) ، مدخل في ادارة المصارف و العمليات المصرفية ، الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العراق
٢. الحسناوي ،سالم صلال (2014)، اساسيات الادارة المالية ،
٣. الشمري، صادق راشد نغم حسين نعمة (2016) ادارة المصارف و جودة الخدمات المصرفية مداخل و تطبيقات
٤. العامري ، محمد علي (2013) الادارة المالية الحديثة ، الطبعة الاولى ، دائر وائل للنشر و التوزيع ، الاردن
٥. العلي، اسعد حميد (2012) ادارة المصارف التجارية مدخل ادارة المخاطر ،دار الذاكرة للنشر و التوزيع

2. البحوث و الرسائل و الاطاريح الجامعية

١. ابتسام السيد شهاب الدين (2016) ، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و اثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، قسم المحاسبة ، الاردن
٢. آلاء احمد حتاملة.(2012) ، الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الاردني دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، قسم العلوم المالية و المصرفية ، الاردن.
٣. آمال مسعودي.(2018) ، اثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر
٤. باسل جبر حسن ابو زعيتر(2006) ،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة ، قسم المحاسبة و التمويل
٥. بسيسة امنة (2015) ، اثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بو ضياف ، قسم العلوم التجارية ، الجزائر.

٦. بن اسماعيلي كوثر (2019) التعثر المصرفي و دور البنوك التجارية في معالجته ، رسالة ماجستير ، جامعة الجيلالي، قسم العلوم المالية و المصرفية ، الجزائر
٧. جمال محمد يونس الزعبي(2019) اثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية ،رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء ، الاردن
٨. خلايفية شافيه (2016) ادارة المخاطر الائتمانية و دورها في التقليل من القروض المتعثرة ، رسالة ماجستير ، جامعة ام البواقي تخصص مالية و بنوك ، الجزائر
٩. خليل محمد الخنيسة(2016) اثر السيولة و المخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سوريا ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين ، قسم العلوم المالية و المصرفية ، سوريا
١٠. دهيمي فايزة(2019) الية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ، تخصص مالية و بنوك ، الجزائر
١١. رقاقدة نبيل(2016)دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، قسم علوم تجارية
١٢. رميسة باهي (2015) القروض المتعثرة و اثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية ، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي ، تخصص مالية و بنوك ، الجزائر
١٣. زاهر عبد الرحيم عبد القادر(2016) دور ادارة التحصيل و الديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان في البنوك، رسالة ماجستير ، جامعة الجزيرة ، قسم ادارة الاعمال ، قطر
١٤. شهرزاد نجعوم (2014) ادارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية ، شهادة ماجستير ، جامعة العربي ، قسم علوم تجارية ، الجزائر
١٥. شيلق رابح. (2020) اثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة غرداية ، قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر
١٦. ضيف خلاف(2015) البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي ، مالية و بنوك
١٧. الطاهر بن ختو(2018)، محددات الربحية في البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر
١٨. عاشور و صدوق (2016) العوامل المساعدة على ربحية البنوك ، رسالة ماجستير ، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة .
١٩. فاطمة بشير قره فلاح(2018) اثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، رسالة ماجستير، جامعة تشرين ، قسم العلوم المالية و المصرفية ، سوريا
٢٠. محمد الطيب موسى القذافي(2012) محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير ، جامعة بنغازي ، قسم المحاسبة ، ليبيا
٢١. مروة عذاب عبد الله (2019) ، المخاطر الائتمانية و اثرها على ربحية المصرف ، جامعة القادسية ، قسم العلوم المالية و المصرفية

٢٢. نسيمة بلحاج(2017) اثر مؤشرات السيولة و الربحية على الرفع المالي، جامعة قاصدي مرباح ، قسم العلوم التجارية

3.النشرات و المجلات و الدوريات

١. تشيكو عبد القادر ،مسببات القروض المتعثرة و طرق معالجتها ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، دراسات اقتصادية ، المجلد 20/ العدد الاول
٢. دحدوح نجيب (2021) ، اثر تدابير ادارة المخاطر الائتمانية على الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد 6 / العدد الاول (2021)
٣. سمير عبد الرزاق السرايري (2010) محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية ، المجلة العربية للادارة ، المجلد 30 / العدد الاول
٤. سومية لطفي (2017) ، انعكاسات تعثر القروض على اداء البنوك و على النشاط الاقتصادي ، صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية و الفنية
٥. علاء صالح الساعدي(2015)، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، المجلة العربية للادارة ، المجلد 35 / العدد الاول

4. الوثائق و التقارير الرسمية

1. البنك المركزي العراقي (التقرير السنوي للاستقرار المالي 2019)

2.التقرير السنوي لمصرف المنصور للسنوات من 2016 -2020

3.التقرير السنوي لمصرف بغداد للسنوات من 2016 -2020

4. التقرير السنوي لمصرف اشور للسنوات من 2016 -2020

5.التقرير السنوي لمصرف سومر للسنوات من 2016 -2020

6.التقرير السنوي لمصرف الاقليم التجاري للسنوات من 2016 -2020

5.المواقع الالكترونية

1.www. Icdi.iq

2.www. bank of Baghdad.com

3.www. Sumerbank.iq

www mbi.iq.4

www.ashurbank.iq.5

ثالثا : المصادر الاجنبية

1.الكتب

1. Bitterling ,Ulrich.(2007), Non-Performing Loans in Deutschland, Druck Diplomica® Verlag GmbH, Hamburg
2. JORION ,PHILIPPE.(2011), Financial Risk Manager Handbook Plus Test Bank, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Sixth Edition.
3. Ross Westerfield Jaffe, corporate finance
4. .Scardovi , Claudio.(2016), Holistic Active Management of Non-Performing Loans, © Springer International Publishing Switzerland.
5. .Song, QH & Li Zh.(2008), Financial risk management), China financial publishing house, Beijing

2.الرسائل و الاطاريح

1. BALYAWO ANTONY 2019 THE IMPACT OF DEBT MANAGEMENT STRATEGIES ON FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN UGANDA
2. Gurmu , Feyisa.(2009), The trend of Loan Recovery Performance in Banking Industry: A case study of Awash International Bank

S.Co, In partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Science in Accounting.

3. MAKUMI,NJUBI ISAAC.(2018),THE EFFECT OF DEBT COLLECTION STRATEGIES ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF PUBLIC HOSPITALS, A RESEARCH
4. Peter E. Ayunku and Akwarandu Uzochukwu2020 Credit Management and Issues of Bad Debts
5. PPROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF THE MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION, UNIVERSITY OF NAIROB
6. Rottke and Gentgen

Abstract

Troubled debts are one of the most threats to the activity of commercial banks and thus affect their continuity. The reason for the growth of this phenomenon in the banking system is due to a number of factors and reasons that control the financial and monetary market. Therefore, the high rate of bad debts is evidence of the low efficiency of management, which may lead to an increase in the bank's losses and in other times to its bankruptcy. Therefore, banks are often victims of the mistakes of their management, and accordingly these banks suffer from a shortcoming in the credit study of the loans granted, and this leads to Producing a bad bank loan that turns over time into a bad loan, and this shortcoming is manifested on the one hand by the failure to study and analyze the financial statements submitted by the bank's clients well due to the lack of scientific and practical experience among the decision makers to grant the bank loan, and on the other hand, in the absence of field follow-up And the permanent activity of the client and the results of his work after granting him the loan by following up the financial reports, and in most cases the decision to grant the loan depends on the guarantees provided by the clients mainly. The aim of the research is to clarify the relationship between the management of the collection of bad debts and the extent of the impact of this relationship on the profitability of banks, as well as in measuring the volume of bad debts of the banks that were selected as a sample for research. From this phenomenon because of its negative impact on the profits of commercial banks, the failure to follow up on these guarantees and negligence in reviewing them will lead to the creation of more bad debts, and this will lead to reducing the role of the bank in activating the wheel of the economy on the one hand and in the investment of funds on the other hand, which will keep the bank away from performing the economic and social role required of him, which will negatively affect his profitability. Five of the banks listed in the Iraq Stock Exchange were studied for a period of five years. The method of financial analysis was used, as well as the use of the statistical program spss to reach .the results

Bad debts are a phenomenon that cannot be avoided, but it can be monitored and minimized. Therefore, establishing credit departments specialized in dealing with non-performing loans will help in the process of collection, speeding up and reducing .these debts

Keywords: bad debts, customer, profitability, bank guarantees

Ministry of High Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department

Bad debt collection management and its role in the profitability of commercial banks

(An applied study on a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period from 2016 – 2020)

Search submitted to

Board of the College of Administration and Economics at the University of Karbala

It is part of the requirements for obtaining a higher diploma in banking management

written by

Hani Sabah Abbas Diaa Aldeen

Supervised by

Prof. Dr. Kamal Kazem Al-Shammari

1433 2022